Al Mal Waltegara

🞽 للتخريب 🧕 المخربين

🎽 للتفجير و المتفجــرين

الفحص الضريبى الشاهل لم يعد له مكان في العصر الحديث

> نطاق ومحددات آداء مراقب الحسابات للاستشارات الضريبية





راس المسسسال المسسدون المسدووع المسدووالمسدووالمسدويكي

بنك فيصل الإسلامي المصري

شركة مساهمة مصرية

نتسائح البنسك

عن الربع الأول من العام المالي ٢٠٠٥م

بيان بالنتائج المحققة	۲۲۰۵/۳/۲۱	۲۴۰٤/۳/۳۱	معدل التمو
	مليـون جم	مليــون جم	%
 إجمـــالى حجم الأعمال. 	17.17	15771	14,44
و إجمالي الأصول .	10019	18.4.	10,47
 ودائع العملاء. 	18.01	1444	14,09
 جملة أرصدة التوظيف والاستثمار. 	12797	14884	9,40
• حقوق الملك يد.	097	ASO	4,98
• أرصدة المخصصات.	AAY	A89	£, £A
 إيرادات النشاط عن الفترة (يناير/ مارس) 	7.7	107	48,78
ه عائد الأوعية الإدخارية الفترة (يناير/مارس)	10+	177	44,90
 المصروفات الإدارية والعمومية للمترة (يناير/ مارس) 	YA	44	34,17
ه تدعيم المخصصات الفترة (يناير/ مارس)	1.	1	10.
و صافى أرياح الفترة (يناير/ مارس)	14	٤١	40.

ويسر البنك أن يقدم لعملائه أحدث منتجاته:

- شهادات الادخار السباعية بالجنيه المصرى ذات العائد المجمع ونماء . .
- صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري ذو العائد الدوري.

فروع البناك

- فرع الحينة : (١٤٩) شارع التحرير ميدان الجلاء الدقى .
 - فير ١٤ القاهيرة : (٣) شارع ٢٦ يوليو القاهرة .
- الشروع الأخرى: الأزهــر-غمـرة مصـر الجديدة الدقــى أســيوط ســوها ســوها ج الإقــازيــق .
 الإسكندرية دمنهور طنطا بنها المنصورة المحلة الكبرى الســويس الزقــازيــق .
 - الإسكندرية ــ دمنهور ـ طنطا ـ بنها ـ المنصورة ـ المحلة الكبرى ـ الســويس ـ الرقــــازيـــــق . • <u>الأدارة العامة لأميناء الأســتثمار : ل</u>خدمتكم في المجالات العقارية والاســتثماريــة

ومقرها ١٧ شارع الفالوجا . العجموزة . ت : ٣٠٣٦٤٠٨

www.faisalbank.com.eg



نائب رئيس التحريـــر أ ـ و ا كامل عمدان

أ.د/ السيد حمدي المعاز

أ . د / عبدالله أمين حماعة أ . د / شـوقى سبيف النصـر

نائب رئيس التحريب أ. و / طلعت أسعو رئيس مجلس الأدارة ورئيس التحرير أدمك عاطاف عبكالرحمن

هبئة المحكمين

ا . د / أحبوب سالم الزيات أ. د/ الدسوقي حامد أبوزيد أ . د / محميى الدين الأزهري

أ . د / شوقى حسين عبدالله ا . د / يسرى خضر إسماعيل ا . د / على احب د شاكر أ . د / محمد عثمان اسماعيل

أ . د / سعيد توفيق عباس

ا . د / منصور حامد حسن أ . د / سعد السعيد عبدالرازق ا . د / محمد محمود يوسف أ . د / عنصنام الدين العنائي

فيهذا العدد

2-3-

44

٤٦

كلمست العسدد

- لا للتخريب والمخربين لا للتفجير والمتفجرين

وليس التحرير

• الضحص الضريبي الشامل لم يعد له مكان في العصر الحديث دكتور/ جالال الشافعي

نطاق ومحددات آداء مراقب الحسابات للاستشارات الضريبية

دكتور/ سمير سعد مرقص (۲) تکملـة

• منطق التوقع وهنونه « قـ سراءات »

دكتور / محمد البسار

القسم الأول خاص بنشر الأبحاث المحكمة وفقأ لقواعد النشر العلمي المتعارف عليها عن طريق الأساتذة كل في تخصصه

ثمن ألنسخة

الاشتراكات

جمهورية مصر العربية جنيهــان ٠٠٥ درهم ليحبيا wy Do سسوريا ٤٠ جنيها المسسودان ۲۵۰۰ ثيرة البنسان ۵ دیثارات الجسزائر ۱۰۰۰ فلس العسراق

الكويت ٠٠٠ فلس ۱ دینار الأردن

۱۰ دراهـم دول الخليج ١٠ ريالات السعودية الاشتراكات السنوية ٢٤ جنيها مصريا داخل جمنه ورية مصر العربية أوما يعادلها بالدولار الأمريكي في جميع الدول العربية ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مجلة المال والتجارة على العنوان أدناه • الإعالانات بتفق عليها مع الإدارة

١١ شارع مريت باشا _ ميدان التحرير _ القاهرة تليفون : ٥٧٤٤٦٣٠ _ ٥٧٤٢١٩٠ فاكس 040.510







منذ أيام مـعـدودة فوجىء الشعب المصرى بأخبار عن أحداث مؤسفة لم نتعود عليها في مصر ولا أن نتعود عليها أو نراها مرة أخرى لأنها مأساة بكل المقاييس وسيظل بلدنا آمنا يعيش فيه المصريون إخوة يحت مظلة الدولة بكل مـا نملك ضـد كل من يريد أن يفـرض سـياسـة يريد أن يفـرض سـياسـة الإرهاب على حياتنا .

الطبية في من النظاوها الطبية في هذه الأيام ما نراه من مظاهرات هنا وهناك كتمبير عن الرأى والرأى الآخر هتافات ... نداءات ولكن في حدود أمن الوطن والمواطن دون أن نتجاوز الخط الأخضر إلى مرحلة الخطر التى تهدد كيان الدولة فالخاسر هو الشعب .

₩ أن الأحداث المؤسفة جاءت وليدة تفكير بعض الشحيحاب المحتطرف فكرأ وعقلا والذين اتخذوا هذا الأسلوب ليقولوا شيئا للدولة وهي صرخة الشباب الذي يبحث عن العمل ليكتسب قوت يومه ولا يجد سوى أحضان الإرهاب ليرتمى بين جنباتها ... وهنا نحـدر ... ويحذر الآخرون من تفاقم الأزمة الاقتصادية التي ضربت بأجنحتها في كل جوانب المجتمع .. إن كل منزل لا يخلو من شاب أو اثنين وريما ثلاثة تخرجوا من الجامعات وأنهو مراحل التعليم وهم جالسون في بيوتهم يمثلون عبئاً على الأهل ... ليخسر حوا إلى الشوارع ليلتقطهم أصدقاء السوء ... تنتازعهم الأهواء والأغراض على اختلاف اتجاهاتها .

أن العلاج الاقتصادي المنشوات المنشود خالا السنوات السابقة جاء عاجزاً ومكلفاً والتجالياً بعيداً عن الواقع.

أن كل مساحدث مرجعه لغياب نظام مرجعه لغياب نظام من وجود حياة حزبية سليمة لهسا برامج وأهداف يلتف من خلالها حرية الرأى ومن خلالها يمكن نقل مشاكلهم ومآسيهم عبر هذه القنوات الحزبية المعلنة .

ن لا شك أن لغة الحوار تفرز كشيراً من الحلول بمشاركة أبناء الوطن الواحد من خلال تنظيم سياسي يتبنى وضع حل لما يعانيه الشعب من مسشاكل ... فالأحزاب التي تبدأ من القاعدة بدون تدخل من مراكز سيادية لا شك

ستكون أفضل وسيلة لإظهار الصورة الحقيقية لما يعانيه الشعب.

العلاج الاقتصادي والسياسي والثقافي والسياسي والثقافي والاجتماعي كلها خطوط مستقيمة تسير في اتجاه واحد نحو الرغية في الإصلاح الشامل لكل جوانب الحياة وكم نتمني أن نتلاقي من أجل تعقيق هدف واحد هو مصلحة الشعب .

الله لا شك أن الرأى والرأى الرأى والرأى الآخر في طرحه المشاكل واقتراح الحلول كل حسب رؤيته المذهبية الفكرية فإننا سنصل لحلول لكثير من المشاكل .

أنه من هنا نقسول إن الحياة السياسية في مصر حياة ممسوخة وفارغة من كل مضمون أو عناصر جذب عن نفسه وعمن يشجعه ويشكو له آلامه وهمومه هذا ما افتقدم الحزب الوطني الذي أصبح عبداً على الأمة لا فائدة من ورائه في سبيل.

الأست المسلك الأسلام الأستاكل الاستادية والشقافية

والاجتماعية كبيرة وخطيرة وتحتاج لمراجعة شاملة دون النظر إلى الخلف بل يجب أن ننظر إلى المستقبل ـ وهذا يحتاج إلى تعديل وتغيير لكل شيء في الحكم ولكن بشرط أن يكون تحت إشراف السيد رئيس الدولة خارج نطاق الحزبية إننا نرغب ويرغب مسنا جسيع أفراد الشعب المصري أن يكون الرئيس مبارك رئيساً لكل المصربين في الفترة القادمة على أن تشهد تعبديلات الدستيور وميا يصاحبها من تغييرات في الهياكل التنفيذية والتشريعية _ نرید نهضه شامله فی الفترة القادمة تشمل جوانب الحياة .. نريد نظاماً بيدأ من القاعدة من الشارع .

الموجودة أن تبدأ من جديد الموجودة أن تبدأ من جديد ومن خالال الجاماهيار العرضة وليس من خالال بضع مثات ليكون حزياً.

■ نريد دستورا يتمشى مع طموح المرحلة القادمة يوحد ولا يفرق.

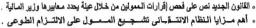
■ نريد أحزاباً ذات برامج اقتصادية وثقافية واجتماعية نبيلة تسعى لخير البلد .

■ إن البطالة تقسيتل الشباب والإعلام مخرب يعرض لنا أفلاماً إجرامية غير هادفة وأغانى خليعة غاب عنها الحس الدينى والوطنى، فمجتمعنا شرقى والإعلام مستورد.

■ نريد إعـالامـاً هادفـاً يعيد للشعب الحس الدينى والوطنى وأن يعـاد تنظيمـه بأسلوب غـيـر مـسـتـفـز للمشاعر والرغبات المكبوتة للأمنين داخل بيوتهم.

🐃 إن ما حدث أخيراً من تفحيرات لعله بفحر في عقولنا حلولا للمشاكل التي يعانى منها الشعب والشباب لنعيد حساباتنا في جميع الاتجاهات وألا نستسلم للحلول الوقتية ونحن نرى عودة طابور العيش ويقاء وزير ما يقرب من ٣٠ سنة يقدم للشعب كل ما هو فاسد وضار ومع هذا لا يحاسب كل هذا تحت مظلة الحرزب الحاكم لقد جنت مصبر من وراء هذا الحزب من المصائب أكبر مما استفادت منه بكثير ... لقد جاء الوقت الذي ننادي فيه بالتغيير من أجل الإصلاح من أجل مصرنا العزيزة □

الفحص الضريبي الشساميل لم يعد له مكان في العصر الحديث



التركير على الكيف وليس الكم يؤدي إلى جودة القحص الضريبي.



دكتور/ جلال الشافعي

فى دراسة لخبير المحاسبة الضريبية د./جلال الشافعى عن قانون ضرائب الدخل .

■ مازال مشروع قانون الضرائب على الدخل الجديد مـثـار جـدل في الأوسـاط الاقتصادية بصفة عامة والمالية بصفة خاصة سواء من خلال انعكاسه المتوقع على إنعاش الحالة الاقتصادية نتيجة زيادة القوة الشرائية المتوقعة من جراء تخفيض الشرائح الضرائبية على الممولين أو بواسطة الأسلوب الجديد الذي سوف تنهجه مصلحة الضرائب في التعامل مع المحولين وهذا الأسلوب وصفه وزير المالية في أكثر من مناسية بأنه أسلوب يعتمد على تعزيز الشقة وتعميق المصداقية ما بين الضرائب والمجتمع الضريبي الذي سوف يتم التعامل معه ولأول مرة بواسطة المحول الذي

سيقدر الضريبة المستحقة عليه فعلاً من خلال الإقرار الضريبى المقدم منه .

ورد في منشروع قيانون الضرائب على الدخل الحديد أنه على مصلحة الضرائب فحص إقرارات الممولين سنويأ من خلال عينة تصدر بقواعد ومعايير تم تحديدها بقرار من وزير المالية بناءً على عرض رئيس المصلحة ، وهو ما يفيد اتباع نظام الفحص الضريبي بالعينة أو «الانتقائي» وقد دابت مصلحة الضرائب المامة على استخدام أسلوب الفحص الضريبى الشامل منذ بداية العيمل بالتشريع الضريبي بصدور القانون رقم «١٤» لسنة ١٩٣٩ حتى الآن.

ويقصد بأسلوب الفحص الضريبى الشامل فحص جميع الإقرارات الضريبية حيث يقوم الفاحص بفحص جميع القيود الواردة في الدفاتر والسجلات

وجهيع المسستندات والترحيلات والتجمع والترصيد ثم الحسابات الختامية وقائمة المركز المالى للتحقق من أن جميع العمليات مثبتة بانتظام وأنها صحيحة وأن جميع الدفاتر والسجلات وما ورد بها من حسابات أو بيانات سليمة وليست بها أية أخطاء أو غش أو تلاعب.

وقد تبين أن الفحص الضريبى الشامل يشوبه العديد من العيوب التي تتمثل في الآتي:

 ا ـ إنه يتطلب فــحص جميع الحالات مما يؤدى إلى طول وتعقد الإجراءات وزيادة الأعباء والتكاليف الإدارية .

۲ ــ طول الـوقت الــذى يستغرق حتى تصبح الضريبة واجبة الأداء الأمر الذى يترتب عليه تأخر توفير حـصيلة مـــــــدة للدولة تمكنها من مواجهة الأعباء المالية العامة العامة

أو تنفيذ خطط التنمية .

للسقوط بالتقادم الخمسى وصياع حصيلة الضريبة على الغرانة العامة للدولة وذلك لعدم القدرة على فحص جميع الحالات خلال المدة القانونية.

المراكزيز على الكم دون الاقتصام بعصبتوى جودة القصص مما يؤدى إلى عدم الدون الدونية الكاملة في إلى عدم الدونية الكاملة الكاملة الدونية الكاملة الكاملة الدونية الكاملة الكاملة الكاملة الكاملة الكاملة الدونية الكاملة الكاملة

٣ _ تعرض بعض الحالات

 ه _ إن تراكم المستحقات الضريبية لدى المصولين لفترات طويلة نتيجة تأخر الفحص ليعض سنوات يؤدى إلى صعوية تحصيلها .

الفحص وبالتالى زعزعة الثقة

بين المسمولين والإدارة

الضربيية .

1 _ إن تأخر تحصيل المستحقات الضريبية في حينها يؤدي إلى تخفيض قيمتها الحالية وفي ذات العامة من تحصيل العامة من تحصيفا يؤدي إلى إصدار أذون خرانة أو الاستدانة بشوائد كان يمكن الضرائب في وقتها المناسب.

۷ إنه لا يشجع الممولين
 على الالتــزام الطوعى نظراً

لأنه يخضع الجميع للفحص ويستوى فى ذلك الملتزم بتقديم إقرارات صحيحة وغير الملتزم بذلك .

 ٨ ـ إنه يحتاج إلى أعداد كثيرة من الفاحصين الذين يصعب توفيرهم في الوقت المناسب .

٩ - إنه يؤدي إلى عجز في تنفيلذ خطة الفحص وعدم توفير الوقت الكافي للفاحصن لتجميع البيانات وفحص الحالات المكلف بها خاصة التي تسيند على دفياتر محاسبية والمهمة منها مما يترتب عليه تراكم سنوات التحاسب الضبريبي وفي حقيقة الأمر إنه بعد التطور الضخم في حجم النشاط الاقتصادي وما ترتب عليه من زيادة أعداد الممولين وحجم معاملاتهم وبعد أن ظهرت الشركات العمسلاقة ذات النشاط الضخم والعمليات الكثيرة المتعددة مما يتعذر معه فتحص جنميع هذه العمليات فحصاً شاملاً . وبعد ظهرور الثرورة

التكنولوجية المارمة وانتشار مظاهر العولمة الصاخبة لم يعد للفحص الضريبي الشامل مكان في عصرنا الحديث بل

أصبح من المستحيل الاستمرار في تطبيقه بالنسبة للشركات الضخمة على الأقل وكان لابد من البحث عن أسلوب للفحص الضريبي يقوم أساساً على الميكنة الحديثة ويستخدم الأساليب التكنولوجية المتطورة.

ولذلك اتجه مشروع قانون الضرائب على الدخل إلى أن يكون الفحص الضريبي وفقاً لنظام العينة «الانتقاثي»

وفي هذا البحث سأحاول التعرف على مفهوم الفحص الضريبى الانتشائى ومزاياه ومقومات تطبيقه والتخطيط والإعداد له ثم مناقشة مدى إمكانية تطبيقه في مصر وذلك من خلال تناول النقاط التالية:

مفهوم الفحص الصريبى الانتقائى ومزاياه ومشوماته والتخطيط والإعداد له ومدى إمكانية تطبيقه في مصر

مفهوم القحص الضريبي الانتقائي :

يقصد بالفحص الضريبي الانتقائي خضوع نسبة محددة من الإقرارات الضريبية المقدمة والملفات لفحص دقيق في ضوء محددات ومؤشرات معينة في حين تعتمد باقى الإقرارات بالحالة

التى أعددت عليها وبدون فحص بحيث يتم فحص الملف الضريبي مرة واحدة كل عدة سنوات وليس كل عام على أن على سنة بعينة معينة معينة الأحوال وبمعنى آخر أن المثال وحسب الانتقائي الانتقائي يقصد به اختيار مجموعة من المصولين الكبار كعينة وسريان نتيجة الفحص على جميع الممولين الممثلين المجتمع المحولين الممثلين المجتمع المحولين الممثلين المجتمع الذي تم منه انتقاء هذه الهينة .

ويعتمد أسلوب الضحص الضريبى الانتقائى على نظام مميكن لاختيار العينة التى يجب فحصها وفقاً لأسلوب معين يحدد الحالات الأولى بالفحص سنوياً وذلك وفق نظام الحاسب الآلى .

مزايا تطبيق الفحص الضريبي الانتقائي:

 تتحصر مزايا تطبيق الفحص الضريبى الانتقائى في الآتى :

أ _ إنه يعالج سلبيات أسلوب الفحص الضريبى الشامل السابق الإشارة إليها · ب _ إنه يؤدى إلى التركيز على فحص الحالات المهمة التي تمكن من التسوصل إلى

حقيقة نتائج المحولين الخاضعين للضريبة وبالتالى حسم الخلافات المختلفة مع الممولين وزيادة الحصيلة.

ج. إنه يتلام مع التطور المنفل في حجم النشاط الأستمادي وزيادة عدد الممولين إلى حقيقة نتائج الممولين الخاصعين للضريبة وبالتالي حسم الخلافات المحتلفة مع المحولين والشركات العمالاقة مع ما تتطلبه الشورة التكنولوجية العارمة من نقدم .

د _ إنه يشجع على الالتزام الطوعى من المصولين نظراً لأنه يلاحق حالات عدم على حالات الالتزام بإجراء حالاته ملى فترات متباعدة . هـ - إنه يحقق صردوداً إيجابياً لنشاط الفحص الضريبي بتحويل غيير الملتزمين إلى ملتزمين عن طريق شعور المجتمع المنسريبي بأن من يخطئ

و - إنه يحقق رقابة فعالة على المجتمع الضريبي حيث يخضع الجميع للرقابة دون استثاء .

ز .. إنه يؤدى إلى جـــودة

أعـمـال الفـحص الضـريبى بالتـركـيــز على الكيف وليس الكم .

- إنه يستثمر القوى العاملة في الفحص الضريبي الاستثمار الجيد حيث يوفر الوقت للفاحص ويساعده في اكتساب خبرة فحص الملفات الكبيرة والحالات المهمة والتركيز على بعض العناصر دات الأهمية في الحسابات المختلفة .

ط _ إنه يوف _ تخطيطاً عادلاً وموضوعياً حيث يحدد استراتي جيه مأموريات الضرائب في اختيار الحالات الأولى بالفحص في كل مرحلة لاتصافه بالمرونة وتعدد الدائل،

ى ـ إنه يوجد الإجراءات الأساسية في الفحص الفسريبي وفق نظام موحد ومحدد يمر بمراحل متنابعة لكل مرحلة إجراءاتها كما يسهل مهام المراجعة وقياس كفاءة الأداء وتقييم الأعمال حقوق الممولين والفاحصين في نفس الوقت .

ك ـ إنه يوفـــر الوقت والجـهـد ويخفف الأعـبـاء الإدارية عن كاهل مـأمـوريات

الضرائب ويعمل على سرعة المحاسبة الضريبية بكفاءة بما يؤدى إلى استقرار المجتمع الضريبى وزيادة الثقة بين أطرافه .

ل _ إنه ينظم حجم العمل ويخصص الموارد المتاحة ويستثمر الطاقات أفضل استثمار ممكن كما أنه يحدد الاحتياجات التدريبية للفاحصين .

مقومات تطبيق الفحص الضريبي الانتقائي: لكى ينجح تطبسيق أسلوب

الفحص الضريبى الانتقائى لابد من توافر المقومات التالية:

 ■ توافر نظام متكامل للمعلومات .

بحيث يتم جمع البيانات وتشغيلها وتحليلها وتحليلها وترتيبها وتقديمها في شكل يسمح وقت مالائم ويرتبط ذلك بما المستخدام المساحة والتي تعنى المستخدام الحاسبات الآلية المستغيل وتوزيع المعلومات وهو ووسائل الإليكترونية الحديثة ما يتطلب استخدام أدوات ما يتطلب استخدام أدوات ووسائل تكنولوجيا المعلومات وهو ووسائل تكنولوجيا المعلومات ،

٢ ـ تنمية التأهيل الذاتي

للمأمور الفاحص:

يمكن تحقيق تنمية التأهيل الذاتي للمأمور الفاحص باتباع ما يلي : _

أ - الاهت مام بكفاية التاهيل العلمي والعملي ويرامج التعليم المسهني المستمر للمأمور الفاحس .

ب. تحسين وتنمية قدرات واستعدادات الفاحصين وتزويدهم بالمعلومات الفنية المطلوبة لضحان إلمامهم الفضريبي الانتقائي عن طريق الدورات التدريبية الجادة المستمرة .

ج - العمل على مراعاة مستوى المبادئ الأساسية للسلوك المهنى للفحص الضريبي الانتقائي من حيث الموضوعية والكفاءة المعنية والعناية الواجبة

٣ ـ تدعيم صور الثقة بين الممولين والإدارة الضريبية: مما لا شك فيه أن تدعيم جسور الثقة المتبادلة بين الممولين والإدارة الضريبية يزيل إلى حد كبير عوائق العمل الضريبي كما أن تدعيم العلاقة بين الممولين وممثلهم تدعو الجميع من ممولين ومحاسبين ومحاس

ضريبية إلى بذل الجهد الوفير لتدعيم هذه العلاقة تحقيقاً للصالح العام الذي يعود على الجميع بالخير ويعمل على نجاح أسلوب الفحص الضريبي الانتقائي.

ومن مجالات تدعيم الثقة بين المسمسولين والإدارة الضريبية ما يلى:

ا ـ الحصر الشامل المجتمع الضريبى لما له من المجتمع الضريبى لما له من الموري مولين الملتزمين وعلى الحصيلة الضريبية وكذلك في تحميل العدالة في تحميل العدالة المتحميل العدالة المتحميل الأعداء .

ب ـ مكافحة التهرب الضريبي بجميع الوسائل الممكنة .

ج ـ تنمية الوعى الضريبى لدى المــمـولين من خــلال وسائل الإعلام المختلفة .

د ـ تشجيع الممولين على الالتزام الاختيارى من حيث إلزامهم بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد القانونية وإمساك دفاتر وسجلات منتظمة وأمينة .

هـ وجود جهاز ضريبى منظم ومتفهم وقادر على التطبيق الصحيح للقانون وإجراءات الضريبة بدقة

وموضوعية دون شطط أو مغالاة .

 استخدام ضوابط ومؤشرات دقیقة فی تطبیق أسلوب الفحص الضریبی الانتقائی:

إذ يتطلب تطبيق أسلوب الفحص الضريبى الانتقائى وجود ضوابط ومؤشرات دقيقة لاختيار الملفات والممولين التى تكون محل الفحص ويتم ذلك بإحسدى طريقتين :

الطريقة الأولى :

عن طريق وضع مؤشرات الحكم على مدى مصداقية بيانات الممول من خلال تحليل البيانات المتوافرة عنه والتحقق من صحتها وعمل علاقات بين البيانات وتفسيرها للتأكد من صحة البيانات والمعلومات الواردة بالإقرارات الضريبية والمستندات المرفقة بها بحيث تعبر بشكل صادق عما تمثله وتكون خالية من التحيز وتقل فيها الأخطاء المادية إلى أقل حد ممكن بالصورة التي تحقق الثقة بها ثم الاعتماد عليها بدرجة مرتفعة في الفحص الضريبي .

الطريقة الثانية:

باستخدام أسلوب تحليل المخاطر الذي يشمل تحليل الأحداث غير المرغوب في حدوثها والتي تتمثل في مجال الضرائب بعدم الالتزام بتتفيد الضريبية وذلك عن طريق وضع بعض المؤشرات التي المتزام من جانب الممولين في المنات أو المنات أو المنات أو المنات أو المنات أو الضريبي وفق منهج يعتمد الصادي والمنات أو الضريبي وفق منهج يعتمد الضريبي وفق منهج يعتمد على أسلوب تحليل المخاطر.

وسسوف نتبع الطريقة الأولى في إعداد هذا البحث لتميزها بالدقة والسهولة إلى حد ما .

1/1 التخطيط والإعداد

للفحص الضريبى الانتقائى: تتلخص خطوات وإجراءات التخطيط والإعداد للفحص الضريبى والانتقائى في الآتى:

ا/٤/١ توفير بيانات متكاملة عن جميع الممولين الخاضعين للضريبة على الحاسب الآلى .

يتعين توفير قواعد البيانات المطلوبة عن طريق إعداد برامج معينة على الحياسب الآلى تتبضيمن

البيانات التالية :

ا _ بيـــانـات الإخطار بمزاولة النشاط الذي يجب أن يقدم إلى مصلحة الضرائب خـــالال ۲۰ يومــا من تاريخ مزاولة النشاط .

٢ ـ بيــانات الإقــرار
 الضريبى ومرفقاته من الأوراق
 والمستندات

٣ ـ البيانات الواردة من
 جهات أخرى مثل : ـ

- بيانات من خارج المنشأة عن معاملاتها مع الفير.

- نمساذج الخسم والتحصيل لحساب الضريبة .

- إخطارات الإدارة العامة لمكافحة التهرب الضريبى . ٤ - نتائج الفحص عن

السنوات السابقة وتتضمن : أ ـ مدى دقة وهاعلية نظام الرقابة الداخلية الموجودة بالمنشأة .

ب - تقصرير مصراقب الحسابات وما إذا كان نظيفاً أو به تحفظات أو سلبياً . جـ - الحكم على نظامية

ب الدخاتر التي تمسكها المنشأة وما إذا انتهى الفحص إلى اعتمادها بعد اعتمادها بعد إجراء بعض التعديلات أو إهدارها وأسبياب هذا

الإهدار

بيان الفروق الناتجة عن الفحص الضريبي عما ورد بالإقـــرارات والدفـــاتر والسحبلات والمـسـتدات والحسبات التي تمسكها المنشأة بحيث يمكن بيان هذه الفروق.

 ٥ - نماذج الإخطار بربط الضريبة وهى الخاصة بحالات تصحيح الإقرار وتمديله أو تقسدير الأرباح بمسمرفة المأمورية .

آ ـ قرارات اللجنة الداخلية
 أو لـجـنـة الطـعـن أو أحـكـام
 المحاكم التي يتم بمـوجـبهـا
 تحديد وعاء الضريبة النهائية
 المستحقة والواجبة الأداء .

٧ ـ نماذج الأوراد التي يتم
 بموج بها ربط الضريبة
 المستحقة على المنشأة

٨ ــ إخطارات الحسجسر والتحصيل التي تصدر لبيان الضرائب المستحقة وما تم بدون سداد وبذلك يستطيع الفصص المسريبي إدخال البيانات الواردة بالنماذج البيانات الواردة بالنماذج المعدة لذلك بالحاسب الألي وعن طريق الريط بالشبكة يتم وعن طريق الريط بالشبكة يتم البيانات من برامج

الحـــاسب الآلى إلى الإدارة المركزية للقـحص بمصلعـة الضرائب العامة وتلك البيانات يمكن أن توفر قـاعـدة بيانات مــتخداملة عن المــمـولين يتم استخدامها في أغراض اختبار عينة الفحص الضريبي الانتقائي والتخطيط للفحص وققـاً لما سيرد تقصيله فيما بعد .

٢/٤/١ تصنيف الممولين إلى فئات متجانسة في نوع النشاط وحجم الأعمال .

۱/۲/٤/۱ يتم تصنيف الممولين من حيث النشاط إلى أنواع كأن تكون :

أ ـ المنشات التجارية . ب ـ المنشات الصناعية . الإلالا ثم يتم تقسيم المحولين في كل نشاط من النشاطين السابقين إلى ثلاث فشات وفقاً لرقم الأعمال المنوى وذلك على النحو

ا _ فقة كبير : وهم كبار الممولين فى النشاط من حيث رقم الأعمال السنوى كان تبدأ هذه الفشة من أكثر من ١٠ ملايين جنيه بالنمبية للنشاط التجارى ومن أكثر من ٥ ملايين جنيه بالنمبية للنشاط السناعى .

٢_فئة متوسط:وهم

الممولون من هئة متوسط في رقم الأعـمال السنوى في النشاط كان تبدأ هذه الفئة من اكثر من مليون جنيه إلى ١٠ التجارى ومن أكثر من نصف ملايين جنيه بالنسبة للنشاط مليون جنيه إلى ٥ ملايين جنيه بالنسبة للنشاط الصناعى .

٢ _ فللة صغير: وهم الممولون من فئة صغير في رقم الأعمال السنوى كان تبدا هذه الفئة من أقل من مليون جنيه النشاط التسجارى ومن أقل من نصف مليون جنيه إلى نصف مليون جنيه إلى نصف مليون جنيه بالنشاط المناعى . جنيه بالنسبة للنشاط المناعى . جداول بهيكل الفئات من خداول بهيكل الفئات من خيلال .

 ١ - تحديد إجمالي عدد الممولين في كل من النشاطين « التجارى والصناعي » .

 ٢ ـ ترتيب الممولين في
 كل نشاط وفقاً لرقم الأعمال السنوى ترتيباً تنازلياً من الأكبر إلى الأصفر .

٣ ـ تقسيم الممولين فى الخطوة السابقة إلى ثلاث فئات
 ٩ كبير ومتوسط وصفير، وذلك على النحو المبين بالجدول.

وضع مبجمه عنه من المؤشرات التي تحدد مدي

مصداقية بيانات المنشأة .

بقصد بالمصداقية الحالة الواجبة أن تكون عليها البيانات والمعلوميات الواردة بالاقبرار الضربين والمستندات المرفقة به بحيث يمكن الاعتماد عليها في الفحص الضريبي والتحقق من مدى مصداقية الإقرارات الضريبية والمستندات المرفقة بها المقدمة من المنشأة فإن الأمر يتطلب وضع مجموعة من المؤشرات التي تحدد مدي المصداقية عن السنوات السابقة ومن واقع قاعدة البيانات الثابتة بالحاسب الآلى وتقارير نتائج الفحص والربط عن السنوات السابقة وهي المؤشرات المرتبطة وبالتطور

التاريخي لملف المنشأة وهي التي يحدد على أساسها مدى المصداقية بحيث تختار الملفات الأقل مصدافية وتكون هي الأولى بالفحص . وبمكن أن تكون المؤشرات

ويمكن أن تكون المرؤسرات التاريخية لقياس مدى مصداقية الإقرارات الضريبية وبيانات المنشأة على النحو التالى : 1 ـ الإقسرارات الضريبية . ٢ ـ سداد الضرائب المستحقة من واقع الإقرارات .

تقرير مراقب الحسابات .
 نظام الرقابة الداخلية .
 الدفاتر والسجلات .

٥ ـ اندفائر والسجلات .
 ٦ ـ نتائج فحص الإقرارات عن السنوات السابقة .

٢٣ ـ الكيان القانوني . ٢٤ ـ التعرب الضريب.

٧ _ المشتريات . ٤

٨ ـ المبيعات ،

٩ ـ نسبة مجمل الريح .
 ١٠ ـ نسبة صافى الريح .

١١ ـ نسبة تكلفة المبيعات .

. ۱۲ ـ المخزون السلعي .

١٣ ـ التكاليف والمصروفات .

١٤ ـ الدورة المسسستندية
 للابرادات والمصروفات.

١٥ _ فئات الضرائب .

١٦ ـ المركز المالي .

۱۷ ــ المحصل تحت حساب الضربية ،

١٨ _ الإعفاءات الضريبية .

١٩ _ التوصل إلى الضريبة النهائية .

٢٠ - التوجيه المحاسبي .
 ٢١ - الأخطاء الحسابية .

٢٢ ـ سداد الضرائب النهائية.

جدول هيكل الفسئات

		ات			لفث	1		
الإجماا		کبـــير	متوسط		صفير متوسط		التشاط	مسلسا
11.0	ألعدد	الفــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	العدد	الفــــئة	المدد	الفئة		٦
жижж	×х	آکٹر من ۱۰ ملاہین	ж×	اکثر من ملیون إلى ۱۰ ملايين	ж	أقل من مليون إلى مليون	المنشـــات التجـــارية	١
XXXXX	жx	آکٹر من ۵ ملایین	ж	اک ^{یا} ر من نصف ملیون إلى مليون	ж	أقل من تصف مليون إلى تصف مليون	المنشــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	۲
XXXXXX	xxx		жж		жж		الإجمــالى	

لا يمكن تطبيق الفحص الضريبي الانتقائي في مصر حالياً.

 دراسة رقابية أكدت أن الممولين الذين يخضعون للضريبة من واقع إقراراتهم ٢ ٪ من جملة الممولين.

مشكلات المجتمع
 الضريبي متوارثة منذ ما
 بزيد على 70 سنة

وريد تقيي المسترائب هو العنصر الأساسي في العنصر الأساسي في نجاح النظام الانتقائي ولذا يجب تطوير أسلوب عمله إذا ما حاولنا بحث ودراسة الفحص الضريبي الانتقائي ممسر، في ظل الوقت الحالي ممسر، في ظل الوقت الحالي المنظومة الضريبية بجميع نواحيها من تشريع وممولين وفاحصين وإدارة ضريبية أنه لكانت الإجابة الطبيعية أنه المكانية

لتطبيق نظام الفصحص

الضريبي الانتقائي للأسباب التالية: _

1 ـ عدم توافر قاعدة بيانات سليمة وكاملة تشتمل على بيانات الممولين ونتائج أعسالهم ونسب الريح وطبيعة النشاط، تعتمد عليها مصلحة الضرائب في تعديد الملفات التي يتعدين تطبيق نظام الفسريبي

الانخ فاض الحاد في
الوعي الضريبي والشعور
بأهمسية الضريب
للإقتصاد القومي حيث
ترتقع نسبة التهرب
الطوعي من أداء الضريبة
ولا تزيد نسبة من
يقدمون إقرارات ضريبية
على ٣٣٪ من عسدد
الممولين الملزمين بتقديم
على رادات والذين يبلغ
عددهم حسوالي ٩,٥

عــــلاوة على أن مـــعظم المــمــولين يتــقــدمــون بإقـرارات شكليـة صـورية

لتفادى غرامة عدم تقديم الإهـــــرارك لكن هذه الإهــرارات لا تصلح لأية محاسبة ضريبية نظراً لأنها لا تحتوى على أية معلومات تفيد الفاحص الضريبي .

وكذلك تنخفض نسبة ما تمده مصلحة الضرائب من إقرارات الممولين ، حيث تكاد تكون نسبة لا تنكر التي يتم اعتمادها أما باقى الإقرارات فيتم طرحها جنباً والالتجاء إلى التقدير .

٣ ـ مازالت ثقافة التهرب الضريبي هي التي تحكم المجتمع الضريبي من ممول أو مأمور فاحص في ظل تضاؤل الثقة المتبادلة بينهما ، بحيث يجنب الممول جانباً كبيراً من دخله من الخصوع الوسائل والطرق المختلفة مع تدنى نسبة من يمسكون دفاتر منتظمسة من الممولين .

ومن جهة أخرى اجتهد يعض ميأموري الضبرائب في إخضاع أكبر قدر من البنود الضريبية ، سواء كانت محضاة بقوانين خاصة ، أو كانت تستند إلى مستندات يشكك في صحتها ، مع عدم فحص ومراجعة يعض مستثدات الملف سنواء بالتسنينة للخاصة بخصم المبالغ المسددة من واقع الإقرار أو بالتخصم من المنبع أو لوجبود رصبيت دائن عن سنوات سابقة أو لتطبيق قواعد استقر الفحص الضريبي عليها ، سواء باللجان الداخلية أو لجان الطعن أو أحكام المحاكم بحيث يمكن القول إنه يتعدر سالامة أي ملف من فيروق الفيحص التي تتعرض لها مهما كانت الدقية المحاسبية في إعداد الدفاتر والسجلات والقسوائم المساليسة والإقرارات الضريبية . ٤ .. إن المحول مازال يلقى

الأميرين في تعيامله مع الإدارات الضريبية فإن كان بمسك حسابات ودفاتر ، فإنها في الغالب تهدر ولا يؤخذ بها لأسببات واهبية ، ويتم تقدير إبراداته بطريقة حيزافية ، وإذا كيان لا يمسك حسابات تقدر إيراداته بأسلوب مغال فيه إلى حد كبير ، ويرجع ذلك أساساً إلى انعدام الثقة بين الممول والإدارة الضرببية هذا بالإضافة إلى ما بالقيه الممول من تلقى نماذج ، وتقديم طمنون وحضنور جلسنات لجان طمن وإجراءات ريط وتحصيل مملة وطويلة وكذلك ضياع المستندات الخياصية به التي تثبت سداده للضريبة أو توضح بيانات الخصم والإضافة لمسدم العناية بإعسداد ملفات الممولين وحفظها. ومنمنا يدل على منا سبق الدراسة التي أجرتها إحدى الجهات الرقابية

التابعة لمصلحة الضرائب العامة ، وأسفرت عن أن نسبة من يمسكون الدفاتر تعادل ٤٪ من الملتزمين بامساكها وأن ٨٥٪ من هذه الدفاتر تم إهدارها ويتم تصحيح الباقي ، وأكدت الدراسة أن عدد الممولين الذين يخضعون للضـــريبــة من واقع إقراراتهم يبلغون نحو ٢٪ من الخاضمين وأن معظم إقرارات الممولين غير صحيحة وأن ٧٥ ٪ من المحمولين لأيقدمون إقرارات ضريبية ، كما أكد الخبراء أن ما بين ٦٠ إلى ٧٥٪ من الملفات فيها مفالاة في التقدير.

إن مأمور الضرائب يلقى
 الأمرين أيضاً فى أدائه
 لعمله ، فهو ملزم بإنجاز
 فحص عدد كبير من
 الحالات شهرياً ، وأداء
 العديد من إجراءات
 اللجان والربط والتحصيل
 ... إلخ مما يثقل كاهله
 وكل ذلك في ظل :

- عدم توافر المكان الملائم
 الذى يليق به فى المأمورية
 التى يعــمل بهــا والذى
 يساعده على أداء مهمته
- عدم توافر نسخ القوائين
 والمنشـــورات واللوائح
 والتعليمات التي على
 أساسها يقوم بأداء عمله .
- غـمـوض بعض نصـوص
 القوانين الضريبية وسوء
 صياغتها وتضاريها مع
 بعضها.
- إصدار بعض التعليمات أو التفسيرات التى قد تكون مخالفة للقوانين الضريبية أو متناقضة معها .
- عدم تدريبه التدريب الجاد الكافى الذي يمكنه من الإجادة في عمله .
- عـدم توافر البـيسانات والمـعلومات الخـاصـة بالممولين التى تمكنه من فحص حالاتهم كما يجب.
- ضعف الحافز الذي يحصل عليه والذي لا يتناسب مع مقدار الجهد الذي يبذله في أداء عمله .
- تعـدد قـوانين الضـرائب
 وتشـعب القــوانين التى

- تفرض ضرائب معينة .

 وجـود نوع من التـضـارب
 والتخبط فى التعليمات
 التنفيينية التى تصدرها
 الإدارة الضــريبـيــة
 نمامورياتها ، حيث يتم
 تعديلها من فترة لأخرى
 مما يؤثر على أداء مأمورى
 الضرائب ويفير من طريقة
 تعالمهم مع الممولين .
- عدم وجود أسس ثابتة أو قواعد واضحة تحكم أداء الإدارة الضريبية في مواجهة الممولين وفي تتفيد القانون .

كل ما تقدم يلقى بظلال كثيفة من الشك على إمكانية تطبيق نظام الفحص الضريبى الانتقائى .

ولكن هل سيظل الحال على ما هو عليه من القتامة القائمة في الوضع الحالى ؟ أم أن تطبيق قانون الضرائب على الدخل الجديد سوف يزيد هذه القتامة .

فى تصورنا أن إزالة القتامة تحتاج إلى وقت طويل ومجهود فذ ، إذ أنها متوارثة منذ ما يزيد على ٦٥ سنة .

- وعلى كل حال فإنه لكى يمكن تطبيق نظام الفحص الضريبى الانتقائى فى مصر فإن الأمر يتطلب ما يلى:
- (أ) تطوير وتحسديث الإجسسراءات والإدارة الضريبية .
- (ب) تطوير تأهيل مسأمسور الضرائب .
- (ج) ترشيد وتوعية الممولين.
- وتناقش كلاً منها فيما يلى: (i) تطوير وتحسديث
- (أ) تطوير وتحسديث الإجسراءات والإدارة الضريبية :

يمــــبـر تطوير وتعــديث الإجراءات والإدارة الضريبية من أهم مقومات نجاح تطبيق نظام الفـــحص الضــريبى الانتــقــائى إذ أن الإجـراءات الضريبية لابد أن يتم تطويرها تغيرات المصر المذهلة فى عالم الاتصالات والتكنولوجيا ، كما أن الإدارة الضريبية هى الأخـــرى لابد أن تتطور ، باعتـبارها واضعة ومنسقة باعتـبارها واضعة ومنسقة باعتـبارها واضعة ومنسقة الأعمال والإجراءات الضريبية والمشرفة عليها ،

وبصفة عامة يمكن تطوير وتحسديث الإجسراءات والإدارة الضريبية باتباع ما يلى : ــ

ا _ إيجاد نظام معلومات مستكاملة من خسلال الاستعانة بالحاسب الآلى وإمداد قاعدة بيانات شاملة تمكن من إعداد الإدارة الضريبية بالبيانات والمعلومات اللازمة لتطبيق نظام الفحص الضريبي الانتقائي .

١ - إنشاء موقع على شبكة الإنترنت لمصلحاة الضرائب بحيث يتضمن جميع المعلومات اللازمة المتعلقة بإيرادات الممول ومصروفاته وبالتالي يمكن ربط الضريبة عليه بسهولة .

٣ - الاعتماد على الحاسب الإلكتروني بكل إمكاناته في كل خطوة من خطوات العمل الضريبي، منذ تقديم الإقرار وحتى تحصيل الضريبية وباستخدام موقع على شبكة الإنترنت يستطيع العميل من خلاله تقديم ما العميل من خلاله تقديم

إقراراته وكذلك تقديم الخدمة الصوتية للرد على تساؤلات الممولين ، الأمر الذي يقسسري الوعي الضريبي ويسهل الحوار والاتصال بين الممولين ومصلحة الضرائب ،

العمل على القيضاء على الأرشيف الورقي المتيق الذي يضم جميع ملفات الممولين في كل مأمورية صرائب بطريقة مهملة إلى إيجاد الأرشيف الإليكتروني الذي يشمل البيانات والمعلومات الخاصة بالمحمولين مسجلة على أسطوانات أو أقصراص أو أشرطة المحاسب الإليكتروني أو المحاروني المحاسب الإليكتروني أو المحارونيا الميكروفيلم.

ومن الجدير بالذكر أن رئيس مصلحة الضرائب المامة اعلن خلال الكلمة التي القامة التي القامة التي القامة التي القامة التي التجامية التجاريين الخاصة بمناقشة مشروع قانون الضرائب على الدخل الجديد أن المحول يستطيع من ٣٠

يونيو المقبل (سنة ٢٠٠٥) تقديم إقراره الضريبى عن طريق البريد الإليكترونى الخساص به على مسوقع المصلحة على الإنترنت كما يستطيع سداد الضرائب المستحقة عليه عن طريق الكروت الذكية من أي مكان على مستوى الجمهورية.

كما قرر سيادته أن المصلحة حققت نسبة كبيرة من التطوير والميكنة حيث تم الانتهاء من تسبجيل كل الممولين على الحاسب الآلي وربط الـ ٢٧٧ مأمورية التابعة للمصلحة على مستوى الجمهورية آلياً.

وذك رئيس الإدارة المركزية للحاسب الألى بمصلحة الضرائب العامة في المنتدى الاقتصادى الذي عقد بـــاريخ ٢٠٠٥/٢/٣ على هامش معرض موقتمر

تكنولوجيا المعلومات الذي نظمته الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة أن المصلحة في خطواتها نحو التطوير التكنولوجي تتجه نحو مسارين:

> الأول : خيام.

خساص بتقديم خدمسات متطورة إلى الممولين . والثاني :

هو مشروع التطوير للإدارة الضريبية بهدف تبسيط العالقة بما يحقق إنهاء المنازعات بين طرفى العملية الضريبية ممثلين في الإدارة الضريبية والممولين .

الضريبية والممولين .
وأضاف سيادته أن مشروع
التطوير في المصلحة يقوم
على إعداد بنية أساسية ممثلة
تنطى ٢٢٩ مأمورية ضرائب
موزعة على جميع محافظات
مصصر ترتبط مع شيكة
مصصر ترتبط مع شيكة
المعلومات المركزية بمصلحة
رئيسياً تمثل ١٤ خط ريط بين
الحاسب المركزي والمأمورية
الماسب المركزي والمأمورية
المورئ الواحد أداة ريط بين

المسركــــز الــرئيــســى وعــشـــرين مأمورية فى بعض الأحيان .

كما ذكر أن المصلحة انتهت من أعداد البنية الأساسية لمشروع التطوير وجار حاليأ التنفيذ للمرحلة الثانية من المشروع التي تتمثل في تعميم الحاسبات الآلية في المأموريات والتطبيقات التكنولوجية للعمليات الضريبية مؤكداً أنه تم تفذية الحاسب الآلي المركزي بجميع المعلومات عن الممولين في مصلحة الضرائب وأنه سيتم حبتى منتبصف العام المشبل تنفيه الميكنة الكاملة لمأموريات الضرائب وريطها جميعاً بشبكة واحدة وأضاف إلى ذلك أن التطبيقات التكنولوجية بالمصلحة تتيح

وقد أعلن رئيس مصلحة

الأداء المطلوبة .

لرثيس المصلحة حالياأ

ورئيس المسأمسورية أيضسأ

التعرف على معدل الأداء في

المأمورية من حيث معدلات

الحصر والتعصيل كما تتيح

التمرف على كفاءة العاملين

والتزامهم بتنفيذ معدلات

الضرائب العامة أن مشروع
قانون الضرائب على الدخل
الجديد وضع معابير للفحص
بالعينة «الانتقائي» سوف يتم
يتولى تحديد ما يتعين فحصه
من ملفات وما لا يتم فحصه
وثن يكون هناك أي تدخل من
المساملين في وضع هذه
وحيادتها ، وذلك لتحقيق
العدالة .

٥ ـ صياغة برنامج يضمن تحبويل منفهوم منصلحة الضرائب من الجباية إلى المشاركة الضريبية ، باعتبار أن مصلحة الضرائب ممثلة للدولة طرفا في منشاركة واقصية مع الممولين وذلك لتحقيق المصلحة المتبادلة بين الطرفين إذ أن مصلحة الضرائب تعتبر شريكاً فعلياً لأى ممول أو شركة من منطلق حصولها على نسبة من الأرباح آخر العام المالي ، وبالتالي فهى شريك يكون من مصلحته العسمل على زيادة إيرادات وأرباح الممولين والسماح لهم بتطوير أنشطتهم لزيادة العائد

الاقتصادى مما يؤدى إلى زيادة الحصيلة الضريبية والأرياح ومن ثم يع—ود بالنفع على الطرف—ين وذلك عن طريق تيسير وتسهيل أداء الالتزامات الضريبية للممولين وتحقيق الحوار المستمر بين الممولين ومصلحة الضرائب وتوفير الأليات الحديثة للاتصال وتطوير أداء الممولين في هذا المجال .

ولا شك أن أية مسحاولة لتغيير الملاقة بين مصلحة الضرائب والمسولين من الجباية إلى المشاركة لابد أن تتم في إطار منظومة شاملة للإصلاح الإداري تمتمد على عدم مبالغة مأموري الضرائب في التقدير الجزافي ويتعين على مامور الضرائب أن يقوم الدراسة إقرارات الممولين الدراسة الواعية، وعمل التحريات الواجبة للوقوف على أرباحه الفعلية.

(ب) تطوير تأهيل مسأمسور الضرائب:

يعتبر مأمور الضرائب هو

العنصر الأساسى فى مقومات نجـاح الفـحص الضــريبى الانتقائى ولذلك يتعين تطوير أسلوب تعيينه وتأهيله بحيث يتوافر فيه ما يلى:

ا ـ تمثل انتقاء مأمورى الضـــراثب نقطة الارتكاز الأسـاسـية على نجاح نظام الفحص الضريبى الانتقائي لأنهم عــمــد هذا النظام وعنصره البشرى الذي ينفذه ، وعليهم يقع عبء إرسال دعائم الشقة ومـد جعسورها بين الممولين .

ولهذا يجب أن يكون انتقاء المأمور قائماً على أساس علمى وموضوعى ، بحيث يراعى فيه ما يلى :

(1) الدقة في اختيار مأمور الضرائب ومراعاة المستوى العلمي والخلقي والنفسي له ، وأن يتحلي بالإخلاص والعماس في المصرف وأن يكون واسع المعرفة والإدراك وعلى جانب رضيع من الخلق وحسن المعاملة بينه وبين المعاملين معه .

٢ .. العسمل على زيادة وترقية التأهيل العلمي لمأمور الضرائب عن طريق التدريب المستمر حيث تستهدف برامج التحسامل مع الحساسبات الإيكترونية والاهتمام باللغات الظروف المحيطة بالنشاط الذي يقوم بالتعامل معه وأن تشمل برامج التدريب المأمور والمسراجع حتى تكون هناك ربية واحدة في التعامل مع

الوسطى والعليا حتى يكتمل البناء التنظيسمى على أسس البناء التنظيسمى على أسس علم علم علم تحصيق أهداف المنظومة الضريبية وتطبيق نظام الفحص الضريبي الانتقائي .

كما بتعين تدريب القيادات

المتدريين أن تتوافر لديهم مهارات خاصة وتتمثل في إجادة اللغة الإنجليزية وعلوم الحاسب الإليكتروني والفحص الضريبي والتميز في مجالات المغرا المغتلفة .

كما يجب الاهتمام بمراكز التدريب الضريبي وذلك من خلال تدعيمها بجميع المعلومات والنظم وأجهزة العامب الإليكترونية وأن تقوم هذه المحراكر بنشسر العلم الضريبي من خلال التدريبات والمعلومات والحورات التي المحداد وكذلك إصدار الدوريات والنشرات هيما يمارت هيما يماريبات هيما يماريبات هيما عدورات التمارية في المحرارة هيما وكذلك إصدار حديثاً من علوم ضريبية.

٣ ـ منح مامور الضرائب مكافآت وحوافز تشجيع إذا ما تم تدريبه بشكل جيد وإذا قام بأداء عمله بإتقان وإخلاص وربط ترقيته إلى درجة أعلى بذلك بهدف التشجيع على المزيد من الجهد لتحسين جودة العمل والأداء المرتفع ذلك لأن القــوانين والنظم وحــدها لا تؤتى ثمـارها المرجوة إلا إذا شعر القائمون المرجوة إلا إذا شعر القائمون

بتنفيذها بأن الدولة قدرتهم فأرضتهم ولمسست أهمية مهمتهم فرفعت من شأنهم وأجزلت لهم العطاء .

٤ - العمل بطريقة جدية للتوصل إلى فكرة دمامهر الضيرائب الاليكتيرونيء الذي يمكن أن تقوم بإعداده إحدى شركات البرمجيات المصرية عن طريق تجميع المعادلات الرياضية والقواعد الحسابية والتعليمات التمسيرية والتنفيذية الواردة في جميع قوائين الضرائب المعمول بها ووضعها جميعاً بترتيب وبرمجة وعلاقات منطقية مسعسينة داخل الحساسب الأليكت رونى بعيث يمكن الحسمسول على برامج تقوم بمسهدام تقديير الضدرائب والتوصل إلى نتائج وقبرارات محايدة وسريمة في جزء من الثانية بدلاً من أيام أو أسابيع يقضيها مأمور الضرائب في إنجاز هذه المهمة ،

(جـ) ترشــيــد وتوعــيــة الممولين:

إن الممولين يعتبرون ركتاً مهماً من أركان نظام الفحص

الضريبى الانتقائى مما يتطلب ضرورة ترشيدهم وتوعيتهم حـــتى يمكن أن ينجح هذا النظام وذلك باتباع ما يلى:

النظام وذلك باتباع ما يلى:
ا - العـمل على توعـيـة
المـمـولين بجـميع وسائل
الإعلام المرئية والمسموعة
وبالنشرات الدورية بأهميـة
الرئيسي للدولة للقيام بإنشاء
البنيـة الأسـاسـيـة وتقـديم
البنيـة الأسـاسـيـة وتقـديم
الإصلاح الاقتصادي المنشود
الإحملاح الاقتصادي المنشود
وزيادة التنمية الاقتصادي
ضرورة تقـديم إقـراراتهم
الضريبيـة وسـداد الضرائب
المستحقة عليهم باعتبار أنَّ

٧ - الاهتـــمـــام بحث المــمــولين على تقـــديم الإقــرارات الضــريبــيـة في مواعيدها ، عن طريق توعيتهم من خــلال وســائل الإعــلام المــخـتلفـة بأهميــة تقــديم الإقرارات الضـريبية العقيقية التي تعبر عن حقيقة نتيجة أعمالهم .

مع تغليظ عــقــوبات عــدم

تقديم الإقرارات أو عدم صحتها وذلك استناداً إلى أن ضرائب الدخل هي ضرائب اقبرار ، وأن نظام الفيحص الضريبي الانتقائي يعتمد اعتماداً رئيسياً على الإقرارات الحقيقية التي يقوم الممولون بتقديمها .

وكذلك تغليظ العقوبة على من يثبت تهريهم من الضرائب ، ولهنذا فنقند أخنذ منشروع قيانون الضيرائب على الدخل الجديد بعين الاعتبار تغليظ العقوبة في هذا الشأن ، حيث حاء به:

نص المادة (١٣٣) :

يعناقب الممنول أو ممثله بفرامة عشرة آلاف جنيه في الحالات الآتية: _

١ _ عــدم تقــديم إخطار مزاولة التشاط . ٢ _ عدم تقديم الإقدرار

الضريبي في الموعد القانوني. ٣ ـ عدم تقديم إقرار خصم الضريبة في الموعد القانوني. ٤ _ عدم تقديم إقرار الثروة

٥ _ عدم استقطاع أو خصم أو تحصيل أو توريد الضريبة

في الموعد القانوني .

في الموعد القانوني .

وتضاعف الفرامة في حالة ارتكاب ذات المخالضة خلال ثلاث سنوات وتكون المسقوبة أريمة أمثال الفرامة إذا تكرر ارتكاب ذات المخالفة خلال خسسمس سينوات من تاريخ ارتكاب المخالفة السابقة ». مادة (١٣٤) :

إذا تم إدراج مبلغ الضريبة في الإقرار الضريبي أو مبلغ الضريبة الناتج عن تعديل الريط يمصرفية مصلحة الضرائب بأقل من قيمه الضربية المقدرة كنتيجة للفحص ، أو التحريات بمعرفة مصلحة الضرائب يعاقب الممول بالفرامات الآتية :

١ ـ ١٠٪ من الضــريبــة المستحقة على المبلغ الذي لم يتم إدراجه إذا كان يعادل ١٠٪ إلى ٢٠٪ من الالتسزامسات الضرببية المستحقة.

٢ _ ٢٥٪ من الضيريبية المستحقة على المبلغ الذي لم يتم إدراجه إذا كان يعادل أكثر مسن ۲۰٪ إلسى ٥٠٪ مسن الالترامات الضريبية المستحقة .

٣ _ ٥٠٪ من الضيريبية المستحقة على المبلغ الذي لم يتم إدراجه ، إذا كان يعادل أكثر من ٥٠٪ إلى ٧٥٪ أو أكثر من الالتـزامـات الضـريبـيـة المستحقة .

٤ _ ١٠٠٪ من الضسريبسة المستحقة على المبلغ الذي لم يتم إدراجه إذا كان يمادل أكثر من ٧٥٪ من الالتـــزامــات الضريبية المستحقة .

مادة (١٣٥) :

يعاقب بالحبس الممول المشهرب من أداء الضرائب المنصوص عليها في هذا الشانون مدة لا تقل عن ستة أشهر ، ولا يتجاوز خمس ستوات ويغيرامية تعيادل ميثل الضريبة التي لم يتم أداؤها إذا كان مقدار هذه الضريبة خمسين ألف جنيه فأكثر أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا كانت الضريبة تقل عن خمسين ألف جنيه ، ويعتبر الممول متهرباً ، إذا استعمل بنفسه أو بواسطة غيره إحدى الطرق الآتية:

١ ـ تقديم الإقرار الضريبي السنوي بالاستناد إلى دفاتر أو

Y - تقديم الإقرار الضريبى على أساس عدم وجود دفاتر أو سبجلات أو حسسابات أو مستندات مع تضمينه بيانات تخالف ما هو ثابت بما لديه من دفساتر أو سسجلات أو حسابات أو مستندات حجبها عن المصلحة .

٣ - إتلاف أو حجب الدهاتر
 أو السجلات أو المستندات
 قبل إنقضاء الأجل المحدد
 لتقادم دين الضريبة

٥ ـ إخفاء نشاط أو جنزء
 منه مما يخضع للضريبة .

وفى جميع الأحوال تعتبر جريمـــة التــهـــرب من أداء الضريبة جريمة مخلة بالشرف

والأمانة تحرم المحكوم عليه من تولى الوظائف والمناصب العامـة ، وتفـقـده الثـقـة والاعتبار. مادة (١٣٦) :

يعاقب بذات المتوبية المنصوص عليها في المادة (١٣٥) من هذا القانون كل من حرض أو اتفق أو ساعد أي ممول على التهرب من أداء إحدى الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون كلها أو بعضها .

ويكون الشريك المسعكوم عليه مسئولاً بالتضامن مع المسمول في آداء قسيمسة الضرائب وجميع المبالغ المستعقة طبقاً لأحكام هذا القانون .

مادة (۱۳۷) :

مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في قوانين مسزاولة المسهنة ، يعساقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ، ولا تجاوز الذي اعتمد الإقرار الضريبي والوثائق والمستندات المؤيدة له في أي من الحسائت بين

الأتيتين:

1 ـ إذا أخفى الوقائع التى علمها أثناء تادية مهمته ولم تفسسح عنهسا الوثائق والمستندات التى شهسد بسحتها متى كان الكشف عن هذه الوقائة أمراً ضرورياً لكى عنرحقية نشاط الممول .

٢ ـ إذا أخفى الوقائع التى علمها أشاء تأدية مهمته عن أي تمديل أو تغيير فى الدفاتر أو الحسابات أو السجلات أو المستندات وكان من شأن هذا التعديل أو التغيير أن يؤدى إلى تقليل الأرباح أو زيادة الخسائر.

٣ ـ مـد جسور الثقة بين
 مصلحة الضرائب والممولين
 من خلال ما يلى:

- (أ) احستسرام الإقسرارات المقدمة من الممول وافتراض الشقسة فيها حستى يحسدث المكس.
- (ب) عدم إهدار الدفاتر إلا بناء على أسباب جدية ، ووضع العقويات الرادعة سواء على الممول غير الأمين في إثبات حقيقة معاملاته .أو

مأمور الضرائب الذي يتعمد إهدار الدفاتر.

٤ ـ تحويل تفكير مامور الضبرائب من مجرد كونه محصلاً الضرائب إلى شريك فعلى الممول يساعده على زيادة أرباحسه وإيراداته ، ثم يحصل منه الضرائب بحيث يكرن هناك توازن بين مصلحة الخزانة .

0 - العسمل على إعسداد برمجيات حديثة لغلق موقع على شبكة الانترنت يمكن من في شبكة الانترنت يمكن من أن يقوم الممول بإدخال وضع ضريبي معين والعصول من الموقع على جميع البيانات الضريبية شاملة المطالبة الضريبي بدقة متناهية ، مما يسل له إعسداد إقسرارات يسل له إعسداد إقسرارات المناسب .

وبالتجول في هذا الموقع على شبكة الإنترنت يستطيع الممول بطريقة مبسطة وميسرة على الدليل الخاص بجمع المصطلحات والشرائح والأوعية الضريبية والمختلفة

وبعد العرض السابق وما تم بيانه من تطوير وتصديث تكنولوجي في مصصلحا الضرائب العامة وبعسد استعراض ما ورد بمشروع فيانون الضرائب على الدخل الجديد من عقوبات رادعة للعمل على تقديم الإقرارات الضريبية ومكافحة التهرب

وطرق حساب الضرائب ،

الضريبى .

مازال السؤال السابق وهو:
هل يمكن تطبيق الفحص
الضريبى الانتقائي في مصر؟
يلح ويتردد وفي تصوري أن
الصورة مازالت مهزوزة ولم
تثبت بعد وأنه مازال هناك
ظلال من الشك وكثير من
الجهد المطلوب لتوفير جميع
مقومات نجاح تطبيق نظام
الفحص الضريبي الانتقائي

حقيقى أن ما حدث من تطور وتحديث تكنولوجى فى مصلحة الضرائب العامة يعتبر خطوة مهمة للوصول إلى ذلك المزيد كما أن تتمية التأهيل الذاتى لمأمور الضرائب تعد خطى واسعة نحو الأحدث غير والأفضل إلا إنها ما زالت غير

واضحة ولم تظهر نتائحها بعد في ظل ما يسبود حالياً في مصلحة الضرائب العامة كما أن العبقبوبات الرادعية التي وردت بم شروع قانون الضرائب على الدخل الجديد فيها بختص بالاقرارات والتهرب الضريبي قبد تكون داشعباً للمحمولين على زيادة تقديم الإقرارات الضريبية إلا إن مسا يخسشي منه أن تكون أغلب هذه الإقبرارات شكلية وصبورية لمنجبرد تفنادي المقويات الموقعة على عدم تقديم الإقبرارات ولا تنم عن حقيقة نتيجة نشاط الممولين وقد لا تصلح لإجدراء أي محاسبة ضريبية .

إذن ماذا بعـــد . . . ؟

أعتقد أنه لا يمكن تطبيق نظام الفسحيس الضسريبي الانتقائي في مصدر على كل المولين البالغ عددهم حوالي واحسدة وهم في ظروف أن الكثير منهم قد لا يكون ملزماً الكثير منهم قد لا يكون ملزماً محاسبية ، وأن العديد منهم ضريبية شكلية وصورية لا طائدة منها بالإضافة إلى أن البنية الأساسية لمقومات

نجاح نظام الفحص الضريبى الانتقائى فى مصر لم تكتمل بعد بالمسورة التى يجب أن تكون عليها .

لذلك فإنسسى أرى :

1 - إمكانية تطبيق نظام الفحص الضريبى الانتقائى على شركات الأموال التابعة لمأموريتى ضرائب الشركات المبسما ومسلم بالقاهرة والإسكندرية وعلى كسسار الممولين الذين يمسكون دهاتر وسجلات محاسبية منتظمة وإقسادت وعقد مون إقسارات

ضريبية سنوية بانتظام فى مأموريات الضرائب الأخرى التابعة لمصلحة الضرائب العامة .

Y ـ بالنسبة لبقية الممولين الذين لا يقسدمون إقسرارات ضريبية وغير الملزمين بإمساك دفساتر وسجلات محاسبية أو من يقدمون إقسرارات شكلية وصورية طائتركهم جانباً انتظاراً لما سوف تكشف عنه مصلحة الضرائب العامة من كيفية معاملتهم . حيث جاء على

لسان السيد رئيسها قوله: إن مشروع قانون الضرائب على الدخل الجديد وضع معايير للفحص بالعينة «الانتقائي» سوف يتم وضعها على الحاسب الآلي ليتولى تحديد ما يتعين فحصه من ملفات وما لا يتم فحصه .

فنحن في انتظار مسدور هذه المعايير لنتعلم منها كيفية تطبيق نظام الفحص الضريبي الانتقائي على تلك الحالات.



نطاف وحددات آدا. هراشب

الحسابات للاستشارات الضريبية

دكتور / سمير سعد مرقص

محاسب قانونى وممتشار ضريهى / مدير عام بهمعلحة الضرائب (سابقاً) / مدرس المحاسبة والضرائب بالجامعة الأمريكية محاضر بالدراسات العليا يكلية التجارة جامعة الإسكندرية وكية التجارة بدمنهور أستاذ بالممهد المريى التكلوفرجا المتطورة / مدرس بالجامات المريية (سابقاً) / عضر جمعية الضرائب الدولية . زميل جمعية الضرائب المصرية / زميل الجمعية المامرة الشابة النامة والضرائب

مقدمة :

من الموضوعات التى تمثل المتحماماً بالغاً لمراجع الحسابات في المحمارسة المهنية موضوع «الاستشارات» على وجه الضحوص ، ورغم على وجه الضحوص ، ورغم فيها سواء على المستوى فيها سواء على المستوى المالي ، كما خلت معايير المراجعة أو إرشاداتها من الإسارة إليها ومن ثم فهى من المواضيع الحيوية التي لم المواضيع الحيوية التي لم المواضيع الحيوية التي لم المواضيع الحيوية التي لم المدواضيع الحدوية التي لم المدواضيع الحدوية التي لم المدواضيع الحدوية التي لم المدواتها في الدراسة .

قد بدأ الدكتور/ على أحمد زين دراساته في مجال الاستشارات بدراستين هما : .. موذج مقترح لدور المراجع الخارجي بخصوص تقديم الخدمات الاستشارية

للمنشآت العملية .

- المحراجعة دراسة تطبيقية مراجع الحسابات والاستشارات الضريبية ويكاد الفقه المحاسبي يخلو من دراسسات بخسموص الاستشارات خلاف الدراستين .

وسيحاول الباحث إلقاء الضوء على هذا الموضوع الحيوى وهى دعوة لمزيد من الدراسات في هذا الشأن.

وسوف يتناول الباحث دراسة هذا الموضوع من خلال مبحثين:

المبحث الأول:

إطار تقديم الخدمسة الاستشارية بواسطة مراجع الحسابات .

المبحث الثاني:

دراسة تطبيدقية للاستشارات الضريبية كإحدى

الخدمات التي يقدمها مراجع الحسابات .

الحسابات .
ومما يدعو إلى الاهتمام البسنة الدراسة هو خلو مهنة «الاستشارات» من تنظيم لهذا الموضوع أو معايير تحكمها «الاست شارات الإدارية ، باهتمام أكبر وتشريع يحكم وخاصة عند إثارة خلاف أو وخاصة عند إثارة خلاف أو السنة الاستشارية بين العميل والمسراجع ومن ثم إذا كسان يستمين بها القاضى في نظره الهذاء المنازعات .

العبدث اللول إطـــار تقديم الخدمـــة الاســتشاريــة بواسطة مراجع الحسابات تعريف الخدمة الاستشارية، هي خدمة مهنية تقوم على

توظيف المسهارات الفنية للمحاسب المسارس لعلمه وكذلك تعليمه ومالاحظاته ومعارفه نحو عملية الاستشارة .

مفموم الخدمات الاستشارية

من المصوضوعات التى الفكر المحاسبي فقد أصدر المعهد الأمريكي للمسحاسب ين المستصدين نشرة بعنوان دمايير الخدمات الاستشارية SSMAS « SSMAS »

"Statement on standards for management"

في محاولة منها لوضع معايير للخدمات الاستشارية تقديم النصع والخدمات والمساعدات الفنية للإدارة في محاولات ضيقة ، إلا إن هذا الاتجاء أسفر عن تصور مواكبة الاحتياجات ما لبث أن شمولاً تشمل المعايير قلم متهومها الواسع لتشمل الخدمات الاستشارية عن الواسع لتشمل المعايير الواسع لتشمل الخدمات الاستشارية في مفهومها الواسع لتشمل الخدمات الاستشارية في مفهومها الاستشارية .

"Statement on standards for consulting services"

هـتناولت تهـصـيـلاً مسئوليات المراجع الخارجي لتجاه عـقـود الاستـشـارات (SSCS) هذا الاتجاه أدى إلى تركـيــز الدرامــات على الخدمات الاستشارية التي يقدمها مراجع الحسابات للإدارة سواء هي مصـر أو هي البحوث الاستشارات بوجه عام أو الاستشارات الضريبية على وجه الخصوص .

الأسبباب التي أدت إلى توسع وإقبيال مكاتب المصامية والمراجعة على تقديم الخدمات الاستشارية:

هناك العديد من الأسباب التى جعلت مكاتب المحاسبة والمراجعة تعمل على توسيع مسجال ونطاق الخسدمات الاستشارية التى تقدمها على الخيرة المها فيما يلى: على الخيرة المستشارية المكاتب في الاحتماط يساعد على نجاح هذه المكاتب في الاحتماط بعملائها من ناحية وزيادة الطاب على خدماتها سواء الاستشارية الاستشارية المكاتب في الاحتماط بعملائها من ناحية وزيادة الطاب على خدماتها سواء الاستشارية أو الخدمات

الأخبرى التقليدية لهذه المكاتب .

- ۱ لن يؤدى التسوسع فى الخدمات الاستشارية أو إضافتها لنشاط المكتب إلى تكاليف إضافية ، بل يؤدى إلى الاستخدام الأفضل للطاقات والخبرات الموجودة فى هذه المكاتب مما يؤثر على تحقيق أرياح أكبر وزيادة حجم النشاط إضافة إلى رضاء العملاء .
- إصافه إلى رصاء العمارة ...

 T تنمية القدرات الفنية الحقيقية لدى الماملين بالمكتب وتحقيق الإثراء الوظيفى لديهم وإعطائهم المجال لتطبيق الخبرات مجالات حقيقية ، وتحقيق الرضاء والإشباع لدى المحارسين المحارسين المحارسين الخيام الفاقات الخيامة لديهم بالمقارنة بالعمال المحراجيعة التقليدة.
- الاستفادة القصوى من الطاقات والخسيسرات الموجودة بهذه المكاتب والاستفادة منهم على مدار السنة خاصة أن أعمال المراجعة تتركز في فترات

معينة لأن نظام ساعات الأداء المتعارف عليها فى المكاتب الكبيرة تحول دون تحقيق دخول كبيرة للعاملين فيها مما يجعل أداءهم للخدمات الاستشارية وسيلة جيدة لتحقيق ساعات أداء أكبر ثم دخل

٥ _ إن مسراجع الحسسابات بتوافر له نتيجة عمليات الفحص والمراجعة العادية المام ودراية كأملة بنشاط المنشاة محا يسهل له تقديم الخدمات الاستشارية التي تتطلب أكثر ما تتطلب المامأ كاملأ بطبيعة النشاط وظروف المنشأة . ٦ _ إمكانية وقوف المحاسب والمراجع على نواحي القوة والضعف في توصياتهم التي سبيق أن قحموها للمنشأة العملية عند تقديم خدماتهم المادية أوعند تقييم متابعة نتائج الاستسارات السابق تقديمها ،

٧ ـ تحـقـيق عـائد أفسفل
 لمكاتب المـحساسبـة
 والمراجعة خاصة أن أتعاب
 الاستشارات تحقق فائضا

أكبس للمكتب عن أعسال المحاسبة والمسراجعة العادية .

٨ ـ الارتقساء للأداء المسهنى
 داخل مكاتب المحساسبة
 والمسراجسعة لأن إسناد
 الخبرة الاستشارية إلى هذه
 المكاتب أو احتماله إلى
 جانب أعمال المحاسبة
 والمراجعة التقليدية لا شك
 سحوف يؤدى إلى الارتقاء
 بمستوى أداء العاملين
 للأسباب التالية: -

أ _ التسخوف من أن تكشف أعمال الاستشارات عن أى أعمال الاستشارات عن أى قصور في الأداء المسادي لهولاء المساسبين أو المسراج عين أثناء الأداء العادى لأعمالهم .

ب - الاجتهاد فى توفير قاعدة
بيانات ملائمة لاستخدامها
فى مجال الاستشارات بدلاً
من تكرار العسمل بعسد
الفحص والمراجعة العادية
لأغسراض تقسديم
الاستشارات .

ويرؤية الخبير وهو آداء يتميز كثيراً عن الأداء التقليدي في المحاسبة والمراجعة .

مزاولة الأعمال الاستشارية في مكتب المحاسبة والمراجعة:

الخدمات الاستشارية أو الخدمات غير خدمات المراجعة -Non Audit Ser عند vices التى تمارسيها مكاتب المحاسبة والمراجعة إما يجانب أعمال المحاسبة والمراجعة التى تقدمها المملاء أو كعمل مستقل عن عمليات المراجعة التقليدية .

وتؤدى مكاتب المحراجـــة
هذا الهــمل أمــا كنوع من أنواع
التــوسع في خــدمــاتهــا التى
تقدمها إلى عملائها العاليين
أو لمحاولة جذب عملاء جدد
أو كـمظهــر من مظاهر توسع
نشــاطهــا أو لرغبـتــهـا في
الاحتفاظ لعمــلاثها ، بل إن
الدراسات أثبتت أن الخدمـات
الاراسات أثبتت أن الخدمـات
حيزاً كبيراً ومتزايداً من نشاط
هذه المكاتب ســواء من حيث
حجم الممل أو من حيث دخل

وتؤدى هذه الخسدسة من خسلال أعسضساء المكتب المؤهلين تأهيلاً عالياً ولديهم من الخبرة والمعرضة ما

يؤهلهم لإبداء الرأى وتقديم الاستشارات والتصدى لحل المشاكل التى واجهها المشروع أو تواجهها الادارة.

كما يلاحظ أن المعروض من الخدمات المحاسبية انتقيدية مع اتساع وزيادة عدد المزاولين للمهنة أصبح أكبر من احتياجات الشركات والمشروعات والأفراد مع دفع المحاسبين والمراجعين إلى محاولة زيادة نشاطهم في مجال الاستشارات .

أشكال الخدمات الاستشارية:

أثبتت الدراسات الدراسية أن أغلب الخدمات الاستشارية تأخذ ثلاثة أشكال :

أ ـ الخدمات الضريبية .

ب ـ استشارات محاسبية للإدارة .

ج ـ استشارات غير محاسبية للإدارة .

ولوحظ أن خسدمسة الاستشارات الضريبية تمثل الجزء الأكبر للخدمات وبالذات بالنسبة للمنشآت الصغيرة .

وفى مجال الاستشارات الضريبية نجد أنها قد تأخذ شكلاً من الأشكال التالية: -ا عقود استشارات تأخذ

شكل الاستشارات وطلب النصح والمشورة .

- ٢ عضود استشارات تاخذ شكل ضدمات تدعيم أفراد بإرسال أفراد من المكتب لأداء مسهام محددة
- حدمات متعلقة بالعمليات وتظهر بشكل واضح في خدمات التقاضي حيث أن خسمات التحقيق . وخدمات المنتج لا علاقة لهما بالاستهارات الضريبية .

وتمتيب الاستشارات الضريبية ضمن الاستشارات الخدمية المالية التي تقدمها هذه المكاتب.

التحساقد على الخدمات الاستشارية:

يتم التعاقد على الخدمات الاستشارية إسا من خلال تعاقد رسمى مع المملاء أو عن طريق التضاهم في شكل خطابات متبادلة تعكس هذا التفاهم أو الاتفاق.

حجم مكاتب المحاسبة أو المراجعة وأثره على تقديم الاستشارات:

قسد تبسدو لأول وهلة أن

تقديم الاستشارات بوحه عام والاستشارات الضريبية بوجه خاص تنصدي له الشركات التي تزاول مهنة المحاسبة والمراجعة وكذلك مكاتب المحاسبة الكبيرة لما يتوافر لديها من خبرات وكوادر تمكنها من التصدي للاستشارات بوجه عام والاستشارات الضرببية بوجه خاص وهذا منطق الأمسور ولكن واقع الأمر يشير خلاف ذلك ، فالمشاكل التي يواجهها صغار المتعاملين وصفار الممولين تجعلهم مترددين في اللجوء إلى المكاتب الكبيرة خشية ارتفاع اتمابها بالنسبة لمقدرتهم المالية ، كما أن العلاقة بين حجم المكتب واتساع نشاطه وجودة الخدمة الاستشارية التي يقدمها لا يمكن الجزم بها فهناك مكاتب صبغبيرة ومتوسطة تقدم خدمات استشارية على أعلى مستوى ، ويظهر ذلك بشكل واضح بالنسبة للاستشارات الضريبية التي تقدمها هذه المكاتب الصغيرة التي يكون غرضها الرئيسي تقديم الاستشارات .

مجالات الخدمات الاستشارية:

تتنوع مجالات الاستشارات التى يطلبها عمالاء مكاتب المراجعة والمحاسبة من هذه المكاتب كخدمة استشارية ويمكن تقديم أمثلة لهذه الخدمات.

أولاً: الخدمات التقليدية للخدمات الاستشارية:

- الاستشارات المتمثلة في الاستفسارات الدورية الموجهة من العملاء .
- ٢ ـ طلب النصح والمسسورة
 بشأن جانب من عمليات
 المنشأة وتساعد هذه
 المنشآت في اتخاذ قراراته
 وغالباً ما تكون مكتوبة
- آهتراحات تطویر العمل بإدخال أنظمة جدیدة لتطویر الأداء فی مجال العملیات المالیة أو نظم العمادات الآلة.
- غ ـ خدمات تدعيم الأداء والتي يطلب منها العميل من المكتب عسدد من الأفراد لإعداد مسام معنة.
- م خدمات متعلقة بالعمليات مثل خدمات العسر المالى وتقييم المنشآت وتحليل الاندماج المحست مل

وخدمات التقاضى .

آ - خدمات المنتج بإمداد العميل بالخدمات المهنية تجهيزاته وصيانتها وتشمل برامج تدريب التحاسبات . وتدخل صحصمن هذه الخدمات التعاقدات الخاصة الإهـرارات والتـخطيط الصريبية واعتماد الصريبية واعتماد الضريبية واعتماد والتـخطيط ومـتابعـة التـومعـيات المفاتر والملاحظات التي أسفر عنها والملاحظات التي أسفر عنها أداء هذه الخدمات .

ويحدد التماقد مع المميل نطاق الخدمة والمستوليات المسترتبة على ذلك ، ولكن مناك قسيد على تقديم الخدمات الاستشارية هو لأجل تقديم هذه الخدمات بمبدأ استقلال المراجع .

كما أن هناك قيداً آخر متعلق بالقوانين والقوانين واللوائح المسارية فيما يتعلق بتقييم المنشآت ومن ثم فعلى مكاتب المحاسبة والمراجعة أن تراعى التغيرات التشريعية التى تنظم عسملها هذه المجالات خاصة فيما يتعلق بقوانين الشركات والبنوك وجهات الإقراض وتقديم

المعلومات للحصول على التصويل على التصويل في حالات العسول المالي .

ثانياً: المجالات الحديثة للخدمات الاستشارية:

بعد زيادة الطلب على الخدمات الاستشارية وتنوع هذه الخدمات التي تطلبها المنشآت من مكاتب المحاسبة والمراجعة ظهرت مجالات جديدة في هذا الشأن اهمها:

- بالمسوارد البسشرية ، وتتضمن تنمية ، هذه الموارد والحصول عليها ويرامج التدريب والحوافز ٢ للحسوات المسرتبطة بالتكاليف .
- وتتضمن تحديد التكاليف المرتبطة بالأنشطة لتوفير الوقت والمال .
- ٣- الخدمات المتعلقة بإدارة المسعلومات ، وتشمل المساعدة في الفاضلة بين أنظمة الكمبيوتر وتدعيم هذه الأنظمة والتديب عليها.
- الاستشارات في الخدمات المالية ، وخاصة في مجالات الفشل والدسر المالي وتعديل الهياكل

التمويلية حيث بمكتها عمل التحليلات المتعلقة بالأصبول والإقسراض وغيرها وأثار التغيير هي القوانين وحالات التقاضى المتعلقة بالنواحي المالية والمحاسبية والضريبية .

- ه _ الخدمات الاستشارية المتعلقة بالخصخصة وتقييم رؤوس أميوال الشركات وأداؤها وإصلاح الهياكل التمويلية للشركات المتغيرة .
- ٦ الخدمات الاستشارية في مجال التقاضي:

ويرى المعهد الأمريكي للمحاسبين المعتمدين أن خدمات التقاضي هي أي مساعدة مهنية يقدمها غير المحامين إلى المحامين في عملية التقاضي ، وكذا جميع ما يتصل بالأمور القضائية أمام المحاكم ، وهو ما يطلق عليه المحاسبة القضائية ، أي تطبيق المبيادي أو النظريات والنظم المحاسبية على الوقائع والافتراضات المتعلقة بنزاع قانوني ، كما يتضمن ذلك كل فرع

من فسروع المسمسرفية المحاسبية .

ومن أمثلة عقود التقاضي التي وردت في بيان المعهد:

- عقود التقاضي عن الأضرار
- عقود التقاضى عن تحليل إعادة التنظيم .
- عنقبود التنقباضي عن المحاسبة .
- _ عـقـود التـقـاضي عن الاستشارات العامة.
- عقود التقاضي عن التحليل. ويدخل في المجموعية الأخيرة الأسس الضريبية والمعاملات الضريبية لعمليات معينة .

ويتحدد دور المحراجع أو المحاسب فيها إما كحيز شاهد أو كحيز مستشار وتقوم الخبرة أساساً فيها على الكفاءة والخبرة الفنية في نوع النشاط ويجب أن يراعى عدم وجود تسارض في المصالح وكذلك متطلبات الاستقالال عند ممارسة الاستشارات الضربيية في مجال التقاضي. ويرى الباحث أنه:

● ومن نافلة القـــول إن مقدرة مكاتب المراجعة على التصدى للمجالات الحديثة

والحبدة التي تمثل عناصر طلب على الخدمة الاستشارية تساهم مساهمة فعالة وتمثل عنصراً من عناصر أرباح هذه المكاتب وازدياد الطلب على خدماتها وتعكس مقدرتها على تطوير أعمالها والتأقلم مع التغيرات البيئية في مجال المحاسبة والمراجعة .

- إن الرأى المشقدم لا يلغى المفهوم السائد والمطبق والرأى يشير إلى أن تخصص بعض مكاتب المحاسبة والمراجعة في نوع معين من أنواع الخبرة الاستشارية يمثل عنصراً مهماً من عناصر نجاح هذه المكاتب.
- ان علی مکاتب المحاسبة والمراجعة أن تواثم بين تنويع الخسيدمسات الاستشارية التي تقدمها لعملاء المكتب وبين التفرد في فسرع أو أكثر من فسروع الاستشارات في ضوء إمكانياتها وحجمها والخبرات والتخصصات المتوافرة لديها. القيود التي ترد على مقدرة مكاتب المحاسبة والمراجعة في تقديم الحدمات الاستشارية: ١ _ إمكانيات المكتب وقدرة الماملين فيه ، وتتمثل هذه

الإمكانيات في عند وتأهيل ووفرة هؤلاء الأفراد من حيث خبرتهم في هذه المحالات والقدرة البحث يقد المحالات والتدريب الذي تلقونه داخل أو والتدريب الذي تلقونه داخل أو يوفره المكتب والإعداد الذي لإمكان تصديهم للخبسرة الاستشارية ، خاصة في بعض المجالات التي تتطلب إعدادا الموارد البشرية .

وتلجأ المكاتب لمسالجة مسشكلة نقص الخبيرات والكفاءات داخل هذه المكاتب باتياع أسلوب أو أكترمن الأساليب التالية:

أ ـ الالتجاء إلى الاستمانة بخدمات المسستشارين الخارجيين .

ب _ التــــــاون بين هذه المكاتب ومكاتب أخرى لديها خيـرات متميـزة في مـجال الاستشارات لتطوير أو توسيع مجال الخدمة سواء كان دائما أو مؤهـتا بالنسبة لخدمات محددة .

جـ الاندماج بين المكاتب ـ فـقـد لوحظ أن هذا الاتجاء سسائد في مسجسال مسهنة المسحساسية والمسراجسة

والمكاتب التى تأخيد شكل شركات أصبحت تمثل الآن المكاتب التى تتحصيدر في مجال لمهنة المحاسبة والمراجعة والاندماج أسلوب تلجأ إليه ليس فقط المكاتب الكبيرة أيضاً لتوسيع نطاق المجالات الكبيرة أيضاً لتوسيع نطاق المجالات تحسين جودة الخدمات وإعطاء مركز تنافسي أفضل وتمية وتمزز قدرة الأفراد في هذه المكاتب .

٢ ــ المــفـالاة في أتمـاب
 الاستشارات :

فهناك اعتقاد خاطئ بأن المغالاة في أتعاب الاستشارات مؤشر على جودة الاستشارات الوتيد الإقبال على خدمة الاستشارات في هذه المكاتب الصغيرة على إضافة هذه المكاتب المكاتب بتقديم هذه الغدمات بسعر منعفض لأجل توسيع نشاطها مينة .

التخوف من أن يؤدى
 تقديم الخدمات الاستشارية
 على استقلال المراجع باعتبار

أن مراجع الحسابات يهدف أساساً في عمله إلى مراقبة أعسمال الادارة وأن تقسديم الاستشارات والنصح للادارة أو المشروع سوف يجعله في موقف حرج عند تقييمه لعمل الإدارة التي قييد تنسب أخطاؤها إلى الاستنشارات التى قدمها المراجع الخارجي حسيث أن المسراجع في هذه الحالة يقوم جنزئينا بينعض أدوار الإدارة وأن قيام المراجع بالمراجعة والاستشارات في نفس الوقت قد يمثل تمارضاً . يؤدى إلى تشويه استقالال المراجع بخلاف لوتم تقديم الاستشارات لفير عملاء المراجعة بالمكتب.

غ - إن هناك مستطلبات مهنية وحكومية قد تمنع أو تعوق تقديم خدمات استشارية معينة لمملاء المكتب .

٥ _ ضيفوط المصلاء على

مكاتب المحاسبة والمراجعة في حالة قيامها بأعمال المراجعة مع الاستشارات وخشية فقد هؤلاء العملاء لو أبرزوا سلبيات الإدارة أو أعمال المنشأة أو على الأقل فقد الاستشارات وتكليف

مكتب آخر بها ويزداد التأثير على الاستقالال لوكان عائد الاستشارات كبيراً أو كان أعتماد المكتب كبيرا على هؤلاء العصالاء بالتساياة لابرادات المكتب حسيث إن تمامل المراجع في الخدمات الاستشارية ثم مع الإدارة التي يراقب أعمائها ، وإنه في ظل ارتضاع أتماب الاستشارات عن المراجعة العادية سوف يضطر ـ ولو جزئياً _ بمسايرة الادارة خشية فقد عقود الاستشارات ولضمان استمرارها وبالتالي إمكانية تغاضية عما يرتكب من أخطاء منها ،

آ - إن انحياز المراجع للمنشأة يتحقق في حالة تقديمه خدمة الاستشارات -دون باقى الأطراف - نظراً لأنه لن يكون ملتزماً في تقديم استشاراته بمعايير المراجعة واهمها معيار الحياد والاستقلال والموضوعية .

٧- إن حياد واستقالال
 المراجع يكون مشكوكا فيه خاصة أن النتائج التي يقوم
 بمراجعتها والتقرير عنها هي في الحقيقة نتيجة أنظمة
 وسياسات وأساليب ترجمها

المراجع واقترحها في خدماته الاستشارية .

٨ ـ شغل المراجع وظيفة تتفيذية - كمدير مالى - أو أى وظيفة أخرى في الشركة تشمل المشاركة في الأعمال التنفيذية واتخاذ القرارات سوف يؤثر بشكل كامل في حياده وهذا ما حرمته المادة المادة المنا القيارية وهذا ما حرمته المادة لمنا القيارية ما ١٩٨١ .

٩ - إن تقديم الخدمات الاستشارية في ظل التطورات المديشة يعتاج إلى تكامل في الخبرات والتخصيصات في مجالات المحاسبة والإدارة والاقتصاد والإحصاء والتأمين حستى لا يتم اللجسوء إلى المكاتب الأصلية .

١٠ ـ يجب عدم الخلط بين خدمة الاستشارات وخدمات التحقيق التي يؤديها المحاسب أو المراجع للمعيل لأن الأخيرة لا تمثل هي حقيقتها أعمالاً استشارية وإنما هي اقتراحات تتفيذية أكثر منها استشارات ويري أحد الفقهاء أنه يمكن

ويرى أحد الفقهاء أنه يمكن التسفلب على بعض الأمسور السابقة والتى تؤثر على حياد

مــراجع الحــســابات عن طريق

ا ـ كسبـر حسجم مكتب المحاسبة والمراجعة ، ووجود إدارات متعددة به ، بعضها يؤدى مهام المراجعة منفصلاً عن تلك التى تؤدى مـهـام الاستشارات :

لا ـ في حالة قيام مكاتب المراجعة الكبرى بهذا الدور جالمرى بهذا الدور جالمة قيام مكاتب جاهدة إلى بناء سمعتها والمحافظة عليها ولا تتدخل في اتخاذ القرارات وتقف عند التوصية والاقتراح وأن تقصح عن أعمال الاستشارات التي قامت بها في تقرير مراجعتها والأتماب المحصلة عنها وأن ذلك لا يؤثر على مراجعتها والأتماب المحصلة استقالها وأن ذلك لا يؤثر على استقالها وأن الما لا يؤثر على لحداد لخدمتها الفنية والمهنية العملائها .

٣ ـ مطالبــة المــراجع لمجلس الإدارة بالحصول على موافقة الجمعية العمومية على قيام المراجع بتقديم الخدمات الاسـتشارية بالإضافة إلى مهمته وموافقتها على أتعابه عنها .

العبدث الثانا دراسة تطبيقية للاستشارات الضربيية كإحدى الخدمات التى يقدمها مراجع الحسابات مقدمة:

ظهر اتجداه حديث في الفقه المحاسبي والضريبي المضارات الضريبية كأحد المجالات التي يستفيد منها المتعاملون مع مراجع الحسابات ويرجع الحسابات ويرجع المشكلات الضريبية التي تواجهها المنشآت المختلفة مما يجعلهم في حاجة ملحة ورغبة هذه المنشآت في حلها.

الأسباب التي تدعو إلى وزيادة الطلب على الاستشارات

ا غموض نصوص بعض التشريعات الضريبية وتباين التفسيرات في النص الواحد
 ح ما قد يترتب على تبنى تفسير دون آخرين - قد يتمارض مع تفسير مصلحة الضرائب - من احتمال توجيه الاتهام إلى المنشأة في لفة القوانين واللوائح الضريبية

واستخدام طرق احتيالية

بقصد التهرب من أداء

الضريبية:

الضرائب، وسمعة المنشأة ونشاطها وكيانها .

٣ ـ مــا تنص عليــه التشريعات الضريبية من ضرورة اعــتــاد مـراجع العسابات الخارجية للإقرار الضريبي .

 تقديم المشورة من الحوافز الضريبية وتعظيم استفادة المنشآت منها دون تجاوز أو مخالفة القانون .

آ - عدم تواضر الخبرة الضريبية لدى الإدارات المالية أو إدارة الضرائب الداخلية بالنسبة للتعامل مع المشاكل في التحامل مع المشاكل في التحامل مع مصلحة الضرائب وخبراء وزارة العدل والقضاء عند نظر المنازعات الضريبية .

٧ ـ مساعدة المنشآت في
اتخساد القسسرارات في
الموضوعات التي يكون لها
تأثيس ضريبي أو تؤثر على
الالتزامات الضريبية خاصة

توجيه الاستثمارات وإمكانية التمتع أو التوسع في التمتع بالإعفاءات .

٨ ـ الاستـــمــانة بالاستشارات الضريبية في اخــتيـار الشكل القــانونى للمنشــأة أو القــانون المنظم للنشاط حيث إن اختيار مظلة قانون ممين منشـاً في ظله أو نتمتع بمظلته يحقق لها مزايا ضريبية وتتفاوت هذه المزايا من قانون لآخر .

٩ ـ توفر الاستشارات الضريبية للمنشأة ميزة اختيار تأثير اتباع سياسة مائية أو محاسبية معينة وأثرها على الأعباء والالتزامات الضريبية مثل اختيارها .

۱۰ ـ نقل الخسيسرات والمهارات الضريبية إلى أجهزة الضرائب الداخلية عن طريق اكتساب المهارات من المستشار الضريبي وبالتالي تتمية قدرتها على تخطيط الوعاء الضريبي بشكل أفضل.

على القوائم المالية التقليدية للوصول إلى قوائم معدة فى ظل تشريعات الضرائب وتطبيق لأحكامها ، وكذلك الكشوف والبيانات التى

يتطلبها الفحص الضريبى لتسهيل مهمة الفاحص الضريبى ولمعاونته فى أداء مهمته .

من تقوم بواسطتهم خدمة الاستشارات الضربيية:

تقدم خدمة الاستشارات الضريبية بواسطة مكاتب المحاسبة والمراجعة ، كما يمكن أن تقدم بشكل مستقل ولا قيد في أن تمارس مهنة الاستشارات المكاتب الصفيرة أو الكبيسرة أو شسركات المحاسية والمراجعة ، بل إن هناك من يتصيدي لهده الاستشارات دون أن يكون لديه الإلمنام والخبيرة الكافيية للتصدى للموضوعات الفنية التى تتضمنها الاستشارات موكلاً بقبول هؤلاء الأشخاص تقديم الخدمة الاستشارية من عدمه دون معايير أو ضوابط حقيقية إلا الخوف من تقديم الاستشارات الغيبر سليمة يمكن أن تؤدى إلى فقد العميل أو رجسوع العسمسيل على المتحاسب أو المتراجع إذا ترتب على مشورته من أضرار للعميل ،

وقد يكون تخصص المكتب في نوع معين من الاستشارات

امراً مطلوباً لزيادة الخبرة في هذا النوع من الاستشارات إلا ابنه في الأجل الطويل سـوف يعطى العماد انطباعاً عن عجز هذا المكتب عن تقديم استشارات تناسبه في باقى الفروع والموضوعات.

وقد يكون مصحر تقديم الاستنشارات العاملين السابقين في متصلحة الضرائب .. بأنواعها _ فتلجأ مكاتب المحاسية والمراجعة إلى الاستفادة بما توافر لديهم من خبرة تطبيقية في هذا المجال وقدرتهم على مناقشة الموضوعات الضريبية مع العاملين بالمصلحة وإلمامهم بالقوانين والتعليمات واللوائح والقرارات مما يجعل مشورتهم أقسرب مسا تكون إلى الصسحسة والسلامة ولكن هناك قيود على نجاح الاستنشارات المقدمة منهم:

ا ـ كفاءة هؤلاء الأشخاص واستعدادهم الشخصى للبحث والتعامل مع المشاكل ، التي لديهم .

ب - مدى تنوع الخبرات التى لديهم والتى تغطى مساحة كبيرة من هذه الاستشارات

جـ صعوبة تكييف هؤلاء الغبراء مع وضعهم الجديد خصوصاً من قضى فترة طويلة بمصلحة الضرائب لأنهم لا يزالون يعيشون بفكر مامور الضرائب .

د .. إن معظمهم تكون قدرته محدودة بتقديم الاستشارات الضريبية دون باقى الاستشارات .

مـ القيود التي تضعها المصلحة أمـام المـاملين السـابقـين في التـعـامل مع الجهات التي كانوا يعملون بها قبل مضى مدة من الزمن من تقارير مراجع المسـايات بالنسية للضرائب تعتير من قبيل التـقـارير لأغـراض خاصة:

لا شك أن تقارير مراجع الحسابات بالنسبة للضرائب تمتبر من قبيل التقارير الخاصة ومن ثم يجب أن تتوافر منها معايير المراجعة المتعلقة بالتقارير لأغراض خاصة من أهمها أن يوضح بالتقرير وأنه مقدم لأغراض الضرائب .

وأن يلتزم بنطاق العمل

الواجب القيام به والهدف من إعداد التقرير والعناصر الرئيسية التي يجب إدراجها في تقريره وأن يراعي شكل النماذج التي تضعها الجهات الحكومية مصلحة الضرائب لهذا الغرض أو وضع تقرير منفصل يرفق عند الحاجة .

وإنه يجب مراعاة الأسس المحاسبية الشاملة الأخرى التى تستخدم لإعداد الإقرار الضريبي للدخل وعلى مراجع الحسابات أن يحدد الأسس المحاسبية التي تم استخدامها ، وأن يـوضـح فـي عـنـوان التقارير أنها معدة لأغراض ضـرائب الدخل أو وفـقــاً للأسس الضريبية .

وعلى المسراجع أن يوضح ما إذا كانت هذه القوائم تعطّى فكرة صادفة Trus وعادلة Fair وفقــاً للأسـاس المـحـاسـبى المستخدم .

صور الاستشارات الضريبية:

تتعدد صور الاستشارات الضريبية ولا تقع تحت حصر خاصـة مع تعـدد الضـرائب والرسوم وتعدد وتنوع المشاكل التى تتشــا في عــلاقــات الممولين مع مصلحة الضرائب ومن أهم صور الاستشارات:

- اعتماد الإقرار الضريبي والشهادة بصحة الدفاتر والقوائم التي بعد على أساسها هذا الإقرار.
- ۲) تصميم الأنظمة المحاسيية والدهاتر والسجلات والدورات المستدية في ضوء متطلبات التشريعات الضربيية .
- المسرية المسرية . (٢) تمثيل العمالاء أمام الجهات المختلفة التي تناقش الانتزامات الضريبية أو المنازعات التي تتشأ بشأنها .
- غ) تقييم أثر السياسات المحاسبية على الدخل الخاضع للضريبة والالتزامات الضربية.
- ه) تخطيط الاستفادة من الحوافز والإعفاءات الضريبية
 آ) تحساشى تطبسيق العقوبات الضريبية والفرامات على المملاء .
- الخصويين الالتزامات الضريبية على المنشات العملية بشكل فانونى ومشروع.
 متابعة التشريعات والقوائين والقرارات الوزارية واللعائح والتعليمات التى تؤثر
- ۸) متابعة التشريعات والقوانين والقرارات الوزارية واللوائح والتعليمات التي تؤثر على الالتسزام الضسريبي وتطبيقها والاستفادة من أي ميزة نوفرها .

- ٩) إبداء النصح والمشورة
 للمحامين عند التقاضى .
- 1) وقع مستوى العاملين بإدارات الضرائب بالمنشاة ويلاحظ أن الصور السابقة التي أدت إلى زيادة الطلب على الاستشارات الضريبية ، فههنة المحاسبة والمراجعة كباقى لتبية رغبات المستندين من لتبية رغبات المستندين من تواكب الطلب الذي يطرأ عليها على نوعية الخدمات على نوعية الخدمات على نوعية الخدمات على نوعية الخدمات على نوعية الخددمات

نطاق مهنة الاستشارات الضريبية: أولاً: اعتماد الإقرار الضريبي والدفائر والقوائم التي يعد على أساسها الإقرار.

هو عبارة من بيان يقدمه المصول عن دخله الخاضع للضريبة إلى الجهة الضريبية المختصة متضمناً ما ينص عليه القانون من قوائم وبيانات وملخصات .

ويرى أحد الفقها، أن الإقرار عبارة عن بيان يقدمه الممسول يخضع القانون للضريبة دخله من ثروة ما إلى

إدارة المالية المختصة يوضح فيه ثمن هذا الدخل والأسباب والأمس والبيانات التي يممنند إليها في ذلك ، وقد يرفق بهذا الإقرار ملخصات لتوضيح تلك الأسس والبيبانات كمبايري أحبد الفيقيهاء أن الإقبرار اعتراف من الممول بريحه أو خسارة من نشاطه الذي يزاوله ، وبعد إقرار كل ورقة يتقدم بها المحول في المسعدد القانوني ويبين فيها مقدار ربحه أو خسارته واستوفت الشكل القيانوني والأوضياع المنصوص عليها في القانون ولائحته التنفيذية.

ويرى أحد الفقهاء أن الإقرار الضريبى هو اعتراف من الممول بريحه أو خسارته من نشاطه الذي يزاوله ، ويعد إقراره ورقة يتقدم بها الممول في الميعاد القانوني والأوضاع المنصوص عليها في القانون ولاتحته التنفيذية ، ويعتبر بداية مراحل العمل الضريبي حيث يتخيذ كقطة بداية لصراحل الفحص الضريبي لمراحل الفحص الضريبي لمراحل الفحص الضريبي لمراحل الفحص الضريبي لمراحل الفحص الضريبي

المصلحى .

اعتماد مراجع الحسابات للإقرار الضريبي .

تنبص المسادة ٩٧ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعول بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ على أنه في تطبيق حكم المادة السابقة يجب أن تكون بنود الإقسرار الخاصة بالنشاط التجاري أو المبناعي والحسسابات والبيانات والوثائق المرفقة به معتمدة وفقأ لأحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمراولة مهنة المحاسية والمراجعة ومزيلة بشهادة بنتيجة الفحص وأن الفحص تم طبقاً لأساليب وأصول وقواعد المحاسية والمراجعة السليمة المتعارف عليها ،

كما تنص المادة ٩٩ من نفس القانون على أن "لا يعتد بالإقرار الخاص بمسمول النضاط النجارى أو المعناعي الذي يقسدم إلى المأمورية المختصة على خلاف الأحكام السابقة وكما لا يكون للبيانات والوثائق المرفعة به على

خلاف هذه الأحكام أية حجية أمام مصلحة الضرائب.

كما أوضحت المادة ١٠٠٠ من القيانون السيابق جيوهر وأسناس اعتنمناد منزاجع الحسابات للإقرار الضريبي فنصب على أنه تكون الفسرة في الدفياتر والسيحيلات والمستندات التي بمسكها المحمول بأمانتها ومدى إظهارها للحقيقة وانتظامها من حيث الشكل وفقاً للأصول المحاسبية السليمة وبمراعاة القوائين والقواعد المقررة في هذا الشيان ، ويقع عب الإثبات على مصلحة الضرائب في حسالة عسدم الأعستسداد بالدفاتر حتى كانت ممسوكة على النحو المشار إليه في الفقرة السابقة .

ونصت المسادة ١٢١ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالنسبة لشركات الأموال ـ شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الخاضعة لحكم القسانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ أو

الخاضعة لأية قوانين أخرى وغيسرها من الأشخاص الاعتبارية الأخرى، فيما عدا الخاضعين لأحكام الكتاب الأول من هذا القانون.

وكذلك البنوك والشركات والمنشآت الأجنبية التى تممل في مصر سواء أكانت أصلية لو كان مركزها الرئيسي في الخارج أو كانت ضروعاً لهذه البنوك والشركات والمنشآت بالنسبة للأرباح التى تحققها عند مباشرة نشاطها في مصر .

فنصت هذه المادة على أنه على الجهات المنصوص على الجهات المنصوص عليها في البنود ١ ، ٢ من تقدم إلى مأمورية الضرائب المختصة خلال ثلاثين يوماً الممنون أو من التاريخ إقرار الجهمية للحصاب المنوى أو المحدد في نظام الشركة لتصديق الجمعية الممومية الممومية الممومية الممومية المحارا مبيناً مقدار الرحاحها أو خسائرها حسب الرحاحوال معتمداً من أحداً

المحاسبين المقيدين بالسجل العام للمحاسبين والمراجعين طبقاً لأحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمـزاولة مـهنة المحاسية والمراجعة مرفقاً يه صورة من حسباب التشغيل والمتاجرة والأرباح والخسائر وصورة من آخر ميزانية مستمدة وكشف بيان الاستهلاكات التي أجرتها الشركة مع بيان المباديء المحاسبية التي بنيت عليها جسمسيع الأرقسام الواردة في الإقرار ويجب أن تكون جميع هذه الأوراق موقعة من المحاسب المشار إليه يما يفيد أنها تمثل المركز المالي الحقيقي للجهة.

وتؤدى الضريبة من واقع الإقرار في الميعاد المحدد لتقديمه ، وتلتزم الجهة التي لم تقدم الإقرار في الميعاد مبلغ إضافي للضريبة المستحقة من واقع الريط النهائي يخفض إلى النصف في حالة الاتفاق بين الجهه والمصلحة دون إحالة إلى

الجان الطعن .

ويرى أحد الفقهاء أن اعتماد مراجع الحسابات الخارجي للإقرار الضريبي إقسراراً منه بأن صافي الربح الخاضع للضريبة (أو صافي الخسارة) كما ورد بالاقرار المقدم من المنشأة قد تم حسسابه طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، ومتفقاً مع تطبيق أحكام قانون الضيرائب على الدخل، ولاثحته التنفيذية ، روعيت أسس تحديد مسافي الريح وذلك باشتمال الحسابات المقدمة على سائر الإيرادات المكونة للوعاء الإجمالي واستيعاد المصروفات التي لأ يقرها قانون الضرائب ،

كما يعد هذا الاعتماد إقراراً من جانب المراجع الخسارجى بأن هذا الربح الصافى قد روجع وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها ، وفي حالة وجود أية مخالطة لأحكام القانون المذكور فيجب أن تشمل الشهادة أو التقرير المقدم من

المــراجع بياناً بهــنه المخالفات،

كما يرى أحد الققهاء أن تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية وثيقة لا يستغنى عنها ممثلو الحكومة ومصالحها عند فحصهم الحبات الشركة ، كمفتش على منح التراخسي على منح التراخسي والمامورين الفاحسين بمصلحة الضرائب حينما يرغبون في تحديد الأرباح الحقيقية التي تربط عليها الضرية .

ويستفاد مما تقدم أن مراجع الصابات عليه أن يقدم تقريرين:

 تقريراً عادياً للمراجع (تقرير ميزانية) وهو المقدم للمساهمين أو أصحاب المشروع.

٢ ـ تقـريراً ضـريب يــاً للمراجع ، يعده بعد فحصه لميزانية المنشأة وحساباتها الختامية وإقرارها الذي أعدته نتقديمه إلى مصلحة الضرائب ، إلا إذا طلبت المنشـــأة منه

إعداد هذا التقرير الضريبي كغيير ضرائب .

كما يرى أحد الفقهاء أن الفحص بهدف تعديد الأعباء الضريبية هو من قبيل الفحص لأغراض خاصة وهو يختلف عن المراجعة العادية من حيث والمسئولية والتقرير وأن بذل العناية والدقة في المراجعة موف يجعل مهمة الفحص سهلة.

ويختلف الأمز في حالة ما إذا كان الممول يمسك دفاتر منتظمية من عجميه سيواء بالنسبية للإقرارات المقدمة أو تقرير مراجع الحسابات عنها. وبعد التأكد من صحة الأرقام التي تمثل الأرباح المحققة تناقش هذه الأرقام مع أجهزة الضرائب المعنية ثم تطبق نصبوص قصوانين الضرائب بالنسبة لأى تعديلات ضرورية للوصول إلى الربح الضربيى وتعد إقرارات معدلة ترفق بالتقرير وتحدد قيمة الضرائب المعدلة وتستبعد منها المبالغ المسددة

لمصلحة الضرائب للوصول إلى المبالغ المستحقة .

وقد أوردت المادة ١٠٠ من القانون السابق أنه إذا كان الاقرار الضريبي معتمدا من أحد المراجعين الغارجيين، ومستداً إلى دفاتر وفقاً للشروط السابق ذكرها بالنسبة للدفاتر، فإنه يقع على عاقق مصلحة الضرائب عبء الإثبات في حالة عدم الإعتداد بالإقرار.

ويتنضح مسمسا سسبق أن تحديد أرباح الممولين يجب أن يتم من واقع الدفاتر وأن الدفاتر لها حجيتها طالما ثبت انتظامها وأمانتها وعلى مصلحة الضرائب عبء إثبات ذلك ونهج القضاء نفس النهج الوارد في التشريع كما أبدت ذلك مصلحة الضرائب ووضعت من الضَّمانات ما يكفل عدم إهدار الدفاتر لأسباب غير جبرية واوضعت الحالات التي لا تعتبر فيها الدشاتر أمينة وساير الفشه الضريبي ما انتهى إليه القضاء ومصلحة الضرائب.

ويرى الباحث ضرورة الامتمام بتحفظات المحاسبين والمراجعين على الحسابات أو أهرار المحمولين عند فحص المصلحة لهذه الدفاتر بتوسيع فإن الفاحص مبيناً ومستندياً مستريي يمكن أن يعمدل النتائج الواردة في منه الدفاتر للوصول إلى رقم توافرت في التقرير أي من توافرت في التقرير أي من الأمور المنصوص عليها في المسادة ١٠ فسإن إمدارها بواسطة المصلحة لا يكون تمسناً أو مغالاة في استعمال

الحق .
ولم يكتف المشرع بتقرير بعض الحواف الإيجابية لتشجيع إمساك الدفاتر المنتظمة كاعتبارها شرطاً للتسميع بعض الحواف النسريية - وإنما قرر بعض الحواف السلبية أو عقوبات .

وأبرز ما فى هذه العقوبات أن بعضها يخاطب بالتجريم الممول والبعض الآخر خاطب بالتجريم مراجع الحسابات واعتباره متضامناً مع الممول

بالنسبة للضرائب التى تهرب من أدائها .

المضاطر التي يتعرض لها مراجع الصابات عند اعتماده للإقرار الضريبي:

من أهم المخاطر التى يتعرض لها مراجع الحسابات عند اعتماده الإقرار الضريبى ما يلى: ..

أ - المقوبات التى خاطبت بها تشريعات الضرائب فى حالة الإخلال بواجباته والتسزاماته وهى ذات شق جنائي وشق مدنى .

ب - المسئولية بتأديبه التي قد يتعرض لها عند إخلاله بواجباته والتزاماته المهنية .

جـ المسئولية التعاقدية التصيرية أو المسئولية تجاه الطرف الثالث عن الغش الذي ارتكبه وأدى إلى ضرر للغير لنتيجة اعتمادهم على هذه القوائم .

 د ـ مسعئ ولية مسراجع العسابات تجاه خطأ الغير وبالذات الأخطاء التي يرتكبها العميل .

هـ فقدان العميل.

وســـوف نتناول هذه الموضوعات في عجالة نظراً لأن هناك بحوثاً متخصصة في هذا المجال:

أ) عقويات تناولها القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المصعدا، بالقيانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ فيتنص المادة ١٧٩ على أنه "يعاقب بذات العقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة كل من حرض أو اتفق أو سناعيد أي ميميال على التهمرب من أداء إحسدي الضرائب المنصوص عليها في هذا القانون كلها أو بعضها ، ويكون الشريك المحكوم عليه مسئولاً بالتضامن مع الممول في أداء قبيمية الضيرائب المستحقة التي لم يتم أداؤها. كيما تتمن المادة ١٨٠ من

نفس القسانون على أنه " مع عسدم الإخسلال بالجسزاءات المنصوص عليها في قوانين مسزاولة المسهنة ، يعساقب بالسبجن المسحساسب الذي اعتسمد الإقسرار الضريبي والمستندات المؤيدة

له فى الحالتين الآتيتين : ـ

ا _ إذا أخفى الوثائق التى علمها أثناء تأدية مهمته ولم تفسست عنهسا الوثائق المسعتها متى كان الكشف عن هذه الوقائق أمراً ضرورياً لكى تعبر هذه الحسابات والوثائق عن عن حقيقة نشاط الممول .

٢ ـ إذا أخفى الوقائع التى علمها أثناء تأدية مهنة عن أى تمديل أو تغيير فى الدهاتر أو الحسسابات أو السبجلات أو المستندات من شأنه أن يؤدى إلى تقليل الأرباح أو زيادة

الخسائر .

كما تتص المادة ١٨١ على أنه في حالة الحكم بالإدانة في الأحوال المنصوص عليها في المادتين ١٧٨ ، ١٩٧١ من هذا القانون يقضى بتعويض يمادل ثلاثة أمثال ما لم يؤد الضرائب المستحقة .

وفى جميع الأحوال تمتير جريمــة التــهــرب من أداء الضريبة جريمة مخلة بالشرف والأمانة تحرم المحكوم عليه من تولى الوظائف والمناصب

العامة وتفقده الثقة والاعتبار.

ب ـ يتعرض المراجع أيضاً
للمسئولية التأديبية المنصوص
عليها في القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥١ الخاص بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة وكذلك القانون رقم ٤٠ لسنة إخلاله بواجباته المهنية .

ج ـ يتعرض المسراجع للمسئولية التعاقدية فمن حق عميله أن يرجع عليه بالتعويض إذا قدم استشارات غير جيدة ومن أمثالها :

- تقديم استشارات ضريبية غير ناجحة للعميل .
- ۔ التسبب فی فقدان سزایا ضریبیة للعمیل .
- إسناد المهمة المطلوبة للعميل إلى أفراد تنقصهم الخبرة والتدريب المهنى الكافى .
- عدم التواجد في خدمة
 العميل وتأدية طلباته وقت
 الحاجة .
- د _ يتمرض المراجع للمسئولية التقصيرية في حالة اعتماد الفير أو الأطراف

الأخرى على القوائم المنشورة والتى يشهد بصحتها فى حالة لفتها للحقيقة والواقع مما عرض مصالحهم للخطر .

ه. _ مسئولية مراجع الحسابات تجاه خطأ الفير أو التصرفات غير القانونية للمميل وفي ظل مفهوم العناية المهنية المعقولة في السعى نعو اكتشاف الغش المالي للإدارة خاصة التقرير عن مدى التزام المنشأة بالقوانين واللوائح واجبة التطبيق خاصة في المجالات الضريبية وتقديمه تقريرا فنيأ كمحايد لأغراض الفحص الضريبي ولكنهم في نفس الوقت ليسوا ضامنين أو مؤمنين للقوائم المالية خاصة إذا كان الغش يتم بحسبكة وإحكام وتواطؤ ويكون من الصعب اكتشاهه ، كـمـا أن بعض هذا الغش يتم خارج القوائم المالية بل إن البعض الآخريتم خارج البلاد وأن مسئولياتهم عن هذا الخطأ تتعقد إذا تواضرت الأسباب التالية : :

ـ وجود مستوى للأداء يجب

- الالتزام به .
- إخلال المراجع في القيام بواجباته في ضبوء هذا المستوى .

_ وقوع أضرار وخسائر فعلية.

وجود علاقة سببية ومباشرة

بين التقصير فى الالتزام والأضرار التى وقعت للغير. وفى ضوء أهمية استقلال المساجع الخارجي في طلا المسابية المعقولة فقد المعابين المعتدين AICPA المعابين المعتدين معايير المراجعة عن التصرفات غير القانونية بمعرفة العميل ثم أعيد فحصها بنشرة معايير المراجعة رقم ١٦ وصدرت المراجعة رقم ٢٦ وصدرت بناء على ذلك نشرة معايير

وأن مسئوليته تنعقد بالنسبة للتصرفات غير القنانونية ذات التأثير المادى والمباشر على بنود القوائم

المراجعة رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٨

بعنوان التصرفات غير

القانونية للمملاء ، باغتيار أن

الإدارة مستولة في المقام

الأول عن منع هذه التصرفات.

المائية ، وعليه إذا تبين أثناء قيامه بأعمال المراجعة احتمال وقوع تصرف غير قانونى فعليه العصول على معلومات كافية ومدى تأثيره على القوائم المالية بشكل مباشر أو غير مباشر .

وأنه في حالة علمه بوقوع تصرفات غير قانونية فعليه أن يقوم بإبلاغ إدارة المنشأة بهذه التصرفات وعليه أيضا بإبلاغ الأطراف الأخسري بوقسوع هذه التصرفات حسب طبيعتها ومنها مصلحة الضرائب عند انتهاك القوانين واللواثح تحقيقاً للمصلحة العامة دون أن يكون هناك إخلال لملاقة الثقبة والواجب المهني نحبو ألعهميل ، و ألا يستسلم لضفوط الإدارة عن طريق عسرض بعض الخسدمسات الاستشارية عليه أشاء خدمة المسراجيعية أو الدخيول في ممساومات حول الأتعاب أو الدخول في منافسات مهنية غير كفؤة مع ممارسين آخرين مما يضعف موقف المراجع ،

والدفساتر والمسجسلات والدورات المسستندية في ضوء منطلبات التشريعات الضريبية :

وتمثل إحدى العدمات الاستشارية التي يقيمها مراجع الحسابات وهل تسهل إلى حد كبير مهمة مراجع الحسابات عند الفحص الضريبي لأن ذلك سوف بقلل إلى حد كبير من الخلافات بين مصلحة الضرائب والمنشبآت التي تقيدم لهيا الخبرة الاستشارية وقد تقدم هذه الخدمة بمضردها أو مع خدمات التحقيق الأخرى أو مع أعمال المراجعة التقليدية. ثالثناً: تمشيل العمادء أمام الجهات المختلفة التي يقع في اختصاصها مناقشة

وتتعدد هذه الجهات فقد تكون المأمورية المختصة أو اللجان الداخلية عند نظر الخيلاف أمامها أو لجان الطعن أو لجان إعادة النظر، أو خبراء وزارة العدل أو في

التزامات الضريبة أو نظر

المنازعات بشأنها: ...

ثانياً: تصميم الأنظمة المحاسبية

المراحل القضائية المختلفة التي ينظر فيها الخلاف .

رابعاً: تقييم أثر السياسات المحاسبية على الدخل الخساضع للضسريبية والالتزامات الضريبية:

إن أهم ميا يشيفل بال

المنشآت هو اثر أي سياسة أو أسلوب مستبع على الدخل الخاصع للضريبة وتلجأ إلى منها النصح والمشورة لمعرفة أثر هذه السسيساسسة على التزاماتها الضريبية مثل طريق الاقتراض أو زيادة رأس المال والطريقة التي يجب أصول جديدة على الالتزامات الضريبة على أصول جديدة على الالتزامات الضريبية على المال والطريقة التي يجب أصول جديدة على الالتزامات الضريبية على الالتزامات

وعلى مراجع الحسابات أن يقدم خبرته المالية مع الالتزام بما يلى: ــ

 الا تتعارض توصياته وخدمت الاستشارية مع النصوص القانونية واللواثح والتعليمات.

ب - ألا تؤدى اقتراحاته

إنى التهرب من الضرائب ولكن تؤدى إلى تفادى الضريبة وتخفيض الالتزام الضريبي بشكل فانونى

ج. _ أن تكون الطرق المقترحة مقبولة ومعترفاً بها في ظل التشريع الضريبي من أمثاتها كذلك تقويم المخزون وحساب الإهلاك والإهلاك الإضافي والحد من آثار أساس الاستحقاق .

خامساً: تغطيط الاستفادة من الصوافر والإعساءات الضريبية:

إن الإعضاء الضريبى حق للمنشآت المختلفة إذا توافرت فيها شروط التمتع بهذه الإعصفاءات وتلجأ أحياناً المنشآت المختلفة للوقوف على التفسير السليم ما إذا كان من حقها التمتع بإعضاء معين من عدمه وتزداد الحاجة أكثر للضدمة الاستشارية ويكون أمامها إعضاءات في قوانين متعددة وعليها اختيار الإعضاء الأكثر فائدة للمنشأة أو العميل كان تكون المنشأة

سياحية وترغب في ممارسة نشاط في المجيدة أو تمارس العمرانية الجديدة أو تمارس نشاطها في ظل قانوب بين الاستثمار فعليها أن تقارب بين كل من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٨ والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٨ لاختيار القانون الذي تشأ في ظله ويحقق لها أكبر قسدر من الزيادات والحوافر والإعفاءات الضريبية .

سادساً: تصاشى تطبيق العقبوبات والغبراميات الواردة في قيسوانين

الضرائب:

سبق أن تناولنا أن تضادى دين الضريبة Tax avoid أمر مشروع طائما لم يمثل خروجاً على تشريع قائم وهو بخلاف التهرب الضريبي Tax Fraud على تشريع قائم وهو بخلاف الذي يمثل جريمة تقع في حق المنشاة ومراجع الحسابات على السواء ولذلك يجب على مسراجع الحسابات بل من واجبه تبيه العميل إلى العساوات التي يمكن أن

يتحملها والتجريم الذي يمكن ممينة يطلب الرأى بشأنها أو ممينة يطلب الرأى بشأنها أو تقع تحت بصدره عند الفحص التقليدي والتحفظ بشأنها إن خاصة المقوبات الواردة في المواد ۱۹۷۸ من القانون رقم ۱۹۷۷ لسنة ۱۹۹۳ المعدل الحسابات ولم يكن مسراجع الحسابات طرفاً في الجريمة ، والتي تشمل العقوبات الخاصة الحسابات طرفاً في الجريمة ، والتي تشمل العقوبات الخاصة بها الحسس والفرامة .

إضافة المقويات الواردة في القوانين الأخرى كالقانون رقم 11 لسنة 1991 الخاص بضريبة المبيعات والقانون رقم ٧٤١ لسنة ١٩٨٤ الذي يجمل التخلف عن التحصيل والتوريد في المواعيد الواردة قبل الرسم أضافة إلى تحمل عبء الرسم نفسه في حالة على تحصيله ولا شك أن عدم تحصيله ولا شك أن تحاشى ذلك سوف يخفض من التزامات الضريبية .

سابعاً: تخفيض الالتزامات الضريبية المنشأة بشكل

قانونی ومشروع :

قبل ذلك حبرصت المنشآت على سداد المستحق عليها حتى لا تتحمل فوائد التأخير المنصوص عليها قيانوناً المنصوص عليه في المادة ١٧٢ في القانون سالف الذكر ، واختيار الأوقات التي يكون المخزون فيها عند أدنى حد ممكن كتاريخ لنهاية السنة المالية لمنشأة لما للمخزون من أثر على منجيمل الريح ، وإعبداد جبداول للتبعققات النقندية بحيث لا تتحمل المنشأة أي مسالغ إضافية نتيجة التأخير في السداد، والحرص على تنفيذ نصوص الغصم والإضافة والتحصيل تحت حساب الضريبة حتى لا تتحمل المنشأة أعباء عن مبالغ هي أصلاً من مستولية المتعاملين معها ،

ثامناً: إخطار المنشاة بكل التصديلات في القوانين والقسرارات واللوانح والأحكام والنصسوص والتطيمات التي تؤثر على التزامات الضريبة وتحقق

ميزة لها:

مربوبه المستشارات للتي يقدمها مراجع الحسابات لعمالائه تبصيرهم بكل التعديدات التي تطرأ على القدوانين والقرارات واللوائح تمس نشاط المنشأة وكذلك إرشاد المنشأة العملية إلى ميزة للمنشأت العملية إلى ميزة للمنشأت العملية لعدم عيزة للمنشأت العملية لعدم عهاز المراجعة أو الجهاز المراجعة أو الجهاز المراجعة أو الجهاز المراجعة أو الجهاز حوودها .

تاسعاً: إيــــداء النصيحــــة والمشورة للمحامين ممثلى المنشأة عند النقاضي:

قد تأخذ الاستشارات الضريبية شكل المساعدة الفنية التي يقدمها مراجع عملية التقاضي وكذا جميع ما يتصل بالأمور القضائية امام المحامي إلى عمليات تحليل المحامي إلى عمليات تحليل المربيية والمعاملة

الضرببية لعمليات معينة في ظل عبدم تعبارض المنصبالح حيث يكون الجانب المحاسبي الضريبي جزءاً جوهرياً من دفاع المنشأة ويتطلب درجة عالية من الكفاءة خاصة أن الخبرة الحسابية والمحاسبية تتولاها إدارات متخصصة هي إدارات الخبراء بوزارة العدل ويترتب على هذه الخبرة آثار خطيرة لصالح المنشأة خاصة في دعاوي إسقاط الضريبة أو تقادمها أوعدم أحقية المصلحة في فرضها أو استعادة ما فرض منها بالزيادة ، کما بترتب علیه آثار ضارة على المراجع في حالة فشل مشورته من احتمال المنشأة العملية ما قدمه من مشورة أضيرت بسببها المنشأة .

عاشراً: رفع كفاءة إدارة الضرائب داخل المنشأة:

أحد أهداف الاستشارات هو عمل احتكاك مباشر بين مراجع الحسابات الخارجي وإدارة الضرائب بالمنشاة العملية مما يساعد على الارتقاء بمستوى العاملين في

هذه الإدارة وكسسنلك عند الإدارة وكسسنلك عند احتكاك الأفراد الذين يكلفهم بالممل لدى المنشأة من نقل والارتقاء بمستواهم وكفاءتهم، مخططة للعاملين بهسذه مخططة للعاملين بهسنده الإدارات للارتقاء بمستواهم.

(۱) تعتبر خدمة الاستشارات بوجه عام والاستشارات الضريبية من أهم الوظائف المستخدمة لمراجع العسابات.

(۲) إن حسرية مسراجع الحسسابات في أداء الحسسسابات في أداء والاستشارات الضريبية على بمعايير المراجعة المتمارف بمعايير المراجعة المتمارف ونكن يتعرض المراجع لإمكانية مقايم استشارات خاطئة قد يترتب عليها أضرار جسيمة للعميل .

(٣) إن مقدرة المراجع
 ومكاتب المراجعة على تقديم

الاستشارات يرتبط بما يتوافر بها من كسفاءات مستوعسة ومتميزة مما يقال من فرصة المكاتب الصغيرة على العموم في هذا المسجال حستى مع عرضها أتعاباً منخفضة مقابل الاستشارات .

(٤) على مسسسراجع الحمسابات أن يقبل مهمة الاستشسارات في ظل احتفاظهم على استقلاله وحياده والتأكد من عدم استخدامها كوسيلة للضغط على مراجع العسابات.

(٥) إن الإذن لكى يضع شروطاً ومواصفات معينة لمن يتصدى لتقديم الاستشارات الضريبية خشية أن يتصدى غير المؤهلين لهذا العمل أو المصارية على خدمسة يؤدى إلى انخفاض مستواها وإنشاء سجل خاص بشروط تأهيل معين وخبرة لمزاولة الاستشارات الضريبية على تأهيل معين وخبرة لمزاولة غرار سجل المحاسبين والمراجعين .

(٦) ضرورة تدعيم مكاتب

الخبرة الاستشارية الضريبية بالخبرة القانونية المتميزة لإمكان التصدى للمسائل القانونية التى تتضمنها الاستشارات الضريبية أو تمثل أحد جوانبها.

(٧) ضرورة فصل الخدمة الإستشارية بمكاتب المحاسبة والمحراجيمية عن المراجيمية التقليدية مع الاحتفاظ بقدرة عائية على تبادل المعلومات بين هذه الأقسام .

(٨) إن نظرية الحياد التقليدية تفقد الهميتها لتحل محلها فكرة الاستشلال عند والاستشلال عند والاستشارات الضريبية مراجع الحسابات سوف يسمى المنشاق دون الإضرار بالمجتمع بمخالفة القوانين والمؤتج الحكومية ومنها ما والمؤتج المخصوص .

(٩) إن مراجع الحسابات فى تصديه للخدمسة الاستشارية ليس مسئولاً عن خطأ العميل إلا بالقدر الذى

يمكن اكتشاهه عن طريق فحصه العادى فى ضوء معايير المزاجعة والعناية المعتادة أما ما كان منها نتيجة استخدام طرق احتيالية أو أساليب المقوائم المالية أو لا يفترض أساليب الفحص العادية فهو يخرج عن نطاق المسائلة ولكن يسأل فى حالة علمه بذلك أو إمكان علمه به دون اتخاذ إجراء فى هذا الشائه أو إبلاغ المحائلة فى أن المسائلة في أن المسائلة ولكن أو إمكان علمه به دون اتخاذ إجراء فى هذا الشائن أو إبلاغ المعنية به .

(۱۰) إن هناك قيداً على مأموري الضرائب في تقديم خدمات استشارية للممولين ولكن هذا لا يمنع من مساعدة الإحساب في ملء الإحساب في المن المنتفسار فهذا الأمر يمكن أن يبني الشقة بين مسأمور المارات البحوث بمصلحة الضرائب والممول ، كما أن الضرائب والممول ، كما أن النستشارات المحانية المستشارات المحانية

منها عن أي موضوع ضريبي محل خلاف .

(۱۱) إن مسساعدة المراجع لعمله في تخفيض التزاماته الضريبية باستخدام ما يذخر به علم المحاسبة من معالجات محاسبية تؤدى إلى نتائج أفضل وخبرته في النشاط هي تفاد لعمام الضريبة طالما أن ذلك لا يمثل خروجاً على نصوص القانون أو خيرهاً لها أو استخدام طرق احت بالية لا تعكس الحقيقة والواقع أما التهرب الضريبي إذا ساعد مراجع الحسابات عليه فإنه يمثل جريمة تجعله شريكاً أو مصاهماً في هذه الجريمة تجعله يقع تحت المسئولية الجنائيسة بالإضافة إلى المسثوليات الأخرى التي يكون محلاً لها .

(۱۲) بالسرغم مسن أن خدمات التحقق تختلف عن خدمات الاستشارات إلا إنها تختلط في بعض الأحيان ويحكم ذلك نصوص العقد المبرم بين العميل ومراجع

الحسابات إلا إنها تختلف عن المراجعة التقليدية التي يجريها مراجع الحسابات.

(۱۳) إن المخاطر التي يتعرض لها مراجع الحسابات عند التصدى للاستشارات عموماً والاستشارات الضريبية عنى المخاطر التي يتعرض لها عند ممارسة نشاطه في المراجعة التقليدية التي تجد حدها ومداها في الالتزام المراجعة ومبادئ المراجعة ومبادئ المراجعة ومبادئ المراجعة ومبادئ المراجعة ومبادئ المراجعة ومبادئ ومن ثم تتطلب عناية مهنية الكر أو اكثر توعاً .

(١٤) إن جودة المراجعة التى تقدم في مجال الخدمات الاستشارية وإن كان المراجع لا يتقيد فيها بمعايير المتارف عليها إلا إنها تقوتها في درجة الخبرة المطلوية والمناية المبدولة .

(١٥) إنه في ضــــوء المسئولية الجناثية لمراقب الحـسـابات إضــافــة إلى مسئوليته عن التعويضات

والقبراميات مع المحول فيأنه يجب الأعتماد على إقرار مراجع الحسسابات من أن الدفاتر منتظمة وأمينة فهو خطوة لبناء الثقة بين الممولين ومصلحة الضرائب وضرورة وضع ميثاق شرف بنظم هذا الأمر مع مسائلة المراجع في حالة ظهور بيانات تخالف تلك التي أقر بصحتها ، وأنه مم تطور نظم المسملومسات المتقدمة وربط المصلحة بالشبكة القومية للمعلومات وفي ظل الضريبة الموحدة يسهل الوصول إلى حقيقة المعلومات المتعلقة بالممول .

المعلومات المعلقة بالممول .

(١٦) على مسسسراجع الحسابات أن يحتفظ بحياده واستقالاله في فصح عن أى المحاسبية والقواعد المتعارف عليها أو تغيير في الحقيقة أو أي معلومات من شأنها التأثير على الأرباح والخسائر أو تمثل مخالفة للقوانين واللوائح ولا يعتبر ذلك إخلالاً بالتزاماتة يعتبر ذلك إخلالاً بالتزاماتة تجاه عميله طالما أنه رفض ثم

يلزمه بذلك .

(۱۷) إن تقـــــديم الاسـتـشـارات بوجـه عـام والاسـتشـارات الضـريبيـة يساعد على تنمية القدرات الفنيـة والمــادية لمكاتب المراجعة وتعمل على نموها السريع .

(۱۸) إن تنوع مبحالات الاستشارات وما يتطلبه من إعداد خياص ودراية واسعة يجب الإعداد لها كوظيفة في التعليم الجامعي ودراسات متخصصة ومستويات خبرة معينة حتى نضمن نجاحها وفاعليتها مع مراعاة القيود التي ترد على المراجع عند تقديم الخدمة الاستشارية .

الاستشارات بوجه والاستشارات الضريبية بوجه والاستشارات الضريبية بوجه الكافية بالرغم من أهميتها في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة ويقترح الباحث تقديم المزيد من الدراسات في هذا الموضوع العيوى وأن يكون مسحدالاً للعسديد من

الدراسات والبحوث .

(۲۰) حرصاً على تنقية مهنة الاستشارات بوجه عام والاستشارات الضريبية بوجه خاص من الدخالاء وغير ضرورة الحصول على تصريح المازولة هذه المهنة ويحظر الرقابة على التأهيل والخبرة العلازمة لممارسة هذا العمل ، على غرار ما يحدث بخصوص على غرار ما يحدث بخصوص الاستشارات الإدارية التي وضع لها المسشرع إطاراً تشريبياً منظماً .

(۱۱) إن إدارات الضرائب بالشركات أو المشروعات ليست بديلاً عن الخدمسة الاستشارية التي يقدمها المساجع الخارجي لقيود المساجع الخارجي للإقرار الضريبي واعتماده لقيود الضريبي واعتماده لقيود لديها أو بنطاق ومحل عملها الذي يختلف عن عمل مراجع الحسابات ولكن لابد من التوفيق بينهم لصالح رفع كفارات الخسرائب التوفية الديها أو المناعة والمن لابد من الحسابات ولكن لابد من التوفية الدارات الخسرائب

بالشركات وتحقيق أقصى استفادة من احتكاكها في العمل مع المراجع الخارجي .

(۲۲) التوصية بوضع معايير للخبرة الاستشارية في مجال الضرائب والخبرة الاستشارية بوجه عام التي يقدمها مراجع الحسابات الخارجي لكي تحدد نطاق الحدود التي يلتزم بها في أداء مهمته .

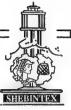
(۲۳) إن قسدرة مسراجع الحسابات الذي يتولى مراجعة حسسابات العميل على أداء الاستشارات في حالة توافر المخرى اللازمة لنجاح الاستشارات أكبر مع قيام شخص أو مكتب آخسر بأداء الخدمة الاستشارية لإلمامه الكامل بظروف المنشأة مما عند تقديم استشاراته للجهة العميلة .

(۲٤) إن لجوء مصلحة الضرائب إلى إهدار الدفاتر رغم نظاميتها واعتمادها من مراجع الحمسابات وتوافر الشروط الشكلية والموضوعية فيها سوف يؤثر بلا شك على

الثقة بين الممول ومصلعة الضرائب من جهة والثقة بين مراجع الحسابات والمنشأة العملية وكذلك على الإقبال على خسدمسات مسراجع الحسسابات والخسدمة الاستشارية.

(۲۵) علی مکاتب المراجعة والمحاسية أن تواثم بين تنويع الخصيمات الاستشارية التي تقدمها لتبواكب الطلب المنتبزايد والمتنوع عليها وبين ضرورة التخصص في بعض الحدمات الاستشارية التي تعمل على تعميق خبراتها والتخصص فيها والاستمانة بالخبرات الخارجية أو القيسام باستشارات مشتركة أو الاستعانة بالخبرات المتوافرة من الأكفاء ممن تركوا العمل بمصلحة الضرائب في ضوء ضوابط محددة .

(٢٦) الاســـتــمــانة بالتطورات الحديثة في نظم الغبرة في تقديم الاستشارات الضريبية والاستشارات بوجه عام لضمان اصطباغها بالأراء الشخصية .



تمثسا

شركة مصر / شبين الكوم للغزل والنسيج

صناعة الغزل والنسيج

واجهة مصر المتناعية المتقدمة في هذا المجال ــ وتلك الحقيقة يؤكدها حجم ونوعيه إنشاجها من الفــزول وكذلك الإقبال المطرد الذي يلاقيه إنشاجها من هـند الفــزول في أســواق العالم شــرقاً وغــرناً .

- والشركة تفخر بإنتاجها المتطور والمنتوع من الخيومل: السميكة والمتوسطة والرهيعة وكلها نتطابق وأرقى
 المواصفات العالمية .
 - ب قط ن ۱۰۰٪
 - .. الطرف المفتسوح : من نمرة ٨ إلى نمرة ١٨ (O.E) .
 - الفرزل الحلقين : من نمرة ٢٤ إلى نمرة ٤٠ مسرحة وممشطة مفردة ومزوية النسيج والتريكو .
 - _ ومن الثمر الرفيعة : من نمرة ٥٠ إلى ١٤ ممشملة مفردة ومزوية للنسيج والتريكو .
 - . خيوط الحسياكة : من نمرة ٢٠ إلى نمرة ٩٤ .
 - _ الخيوط المخلوطة:
 - بولیسٹر / قطان ، بولیسٹر / قسکاوز .
 - من نمرة ١٨ إلى نمرة ٤٠ مسرحة للنسيج والتريكو مفردة ومزوية .
 - خيوط الشائيهات بأنواعها المختلفة .
 - _ الإكريلك:
 - وقد أضافت إلى إنتاجها المتميز من القطن والمخلوط والطرف المفتوح خطاً جديداً لإنتاج الآتي :
 - غزل الإكريلك : من نمرة ٢٨ مترى إلى ٥٠ نورمال وهاى بالك نسيج أو تريكو بالنظام الصوفى .
 - غزل الإكريلك قطن / قطنى ٥٠ / ٥٠
- وتنزو أسواق الشركة أسواق أوريا وآسيا حيث تقوم بتصدير معظم إنتاج مصانعها من خيوط النزول المختلفة إلى مجموعة دول الاتحاد الأوربى - وياشى دول أوريا النربية - وأسواق دول أوريا الشرقية - وأسواق الولايات المتحدة الأمريكية - كندا - اليابان - تايوان - وسوريا - شرص - تركيا - لبنان .
 - الإدارة والمصانع : شبين ألكوم براساً : شبينتكس .
 - تليفون: ١٠٠٠١٢٠ _ ٢١٤٠٠ _ ٢١٤١٠ (٨١٠)
 - المكاتب: الإسكندرية ت: £ATT1A8 _ 77707A3 _ ...
 - Fax: (048) 314100

« قسراءات »

منطق التوقح وفنونه



كيف تكون التوقعات ، هكذا تمضى التوقعات

دكتور / معمد البسسان

استكمالاً لما سيق نشره في العدد السابق كيف تكون التوتمات

كيف تتوقع شيئاً ما أو حدثاً ما أو أثراً ما أو سلوكاً ما ؟ .

وماذا يعنى التوقع لمثل هذه الأشياء والأحداث والتأثيرات والسلوك ؟

- الأشــــاء منا قـــد تكون كميات أو قيماً مالية .
- والأحسداث قسد تكون اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية .
- والتأثيرات قد تكون قوية أو متوسطة أو ضعيفة وقد تكون إيجابية أو سلبية.
- والسلوك هو القسمل أو رد الفعل المصاحب للتوقعات التي يحتمل حدوثها.

والتوقع ليس بالضرورة هو التنقديرات ولكنه يبنى على تقديرات ، والتقديرات قد تكون خطوات تسبق التوقعات،

والتقديرات يلزمها بيانات عن الأشبياء أو الأحبداث أو الآثار المطلوب تقديرها والتنبؤ بها ، ودعنا نطلق عليسها « المتغيرات » ،

_ وتلك البيانات يجب وضعها في صورة يمكن معها أجبراء التنقيديرات التي سوف تتم في ضوئها .

وهذا يعنى ثلاثة أمور هي : الأمر الأول: معرفة اتجاه قيم مفردات تلك المنتجات ، هل هي ذات نزعة مركزية ؟ بمعنى أنها تتجه للتركز حول قيمة مركزية تتجمع حول قيمة متوسطة ويقل عدد المفردات تدريجياً كلما بمدنا عن هذه القيمة المتوسطة التي تمثل مركز التوزيع أو مركز التجمع، أم أننا بعاجة إلى تقدير أو قياس درجة اختلاف أو تشتت للمقارنة بين عدة مجموعات من البيانات ، أم أن البيانات تتصف بالتماثل والاعتدال.

الأمر الثاني: البيانات في الحالة السابقية تصلح للتحليل والمقارنة بالنسبة لمتغير واحد ، ولكننا قد نكون بحاجة إلى دراسة ظاهرة تتضمن آكثر من متغير ، مثل دراسة أثر الإعلان وجودة المنتجات وكفاءة خدمات مابعد البيع أو انخضاض السعير على زيادة حجم المبيسات ، في هذه الحالة نعن في حاجة إلى مسرفة السلاقات بين تلك المتغيرات أو الارتباط بينها ، هل يوجد ارتباط أو لا يوجد؟ وما نوع هذا الارتباط ؟ وما مدى قوته ؟

الأمر الثالث : -

لا يكفى في بعض الحالات منجبرد منعرضة مندى وجنود ارتباط بين المتغيرات ، لأن الارتباط أو العلاقة بين المتغيرات لا تدلنا على شكل هذه العلاقة ، التي يمكن

است خدامها في إجراء التبؤات، أيهما السبب وأيهما النتي جة ، وهنا فنحن في حاجة إلى معرفة المتغيرات المسست قلة التي تؤثر والمتغيرات التابعة التي تتأثر ، تلك أصور ثلاثة تلزمنا أن

نضع البيانات حول الأشياء والأحسداث والآثار والسلوك «المتغيرات» بحيث تسمح لنا بإجراء التقديرات المطلوة ... على أنه يبسقى أمر رابع هام يتعلق بنوع تلك التقديرات هل هى تقديرات احتمالية ؟ أم غير احتمالية ؟ أم

وهكذا نحن بصدد بعدين أساسيين مترابطين ومتكاملين هما :

- وضع البيانات فى الصورة التى تسسمح بإجسراء التقديرات المطلوبة .
- إجراء التقديرات المطلوبة .
 ويمكن أن نوضح ذلك على النحو التالى : _
- ا _ هل نحن بصدد تقدير لقيمة «متوسط» تتجمع حولها قيم المضردات المراد التقدير لها ؟ هنا يلزمنا استخدام بيانات نزعة مركزية .
- ٢ هل نحن بصدد تقدير
 الفروق والاختلاف بين

قيم المضردات أو مدى التماثل والاعتدال فيها ؟ هنا يلزمنا استخدام مقاييس لتقدير التشتت أو الاختلاف أو مقاييس لتقدير التماثل والاعتدال في قيم المفردات .

٣- هل نحن بصدد أكثر من متغير (الوزن والطول مثلاً) ؟ ونريد معرفة العسلافسات بين تلك المتغيرات ، هل بينها المتغيرات ، هل بينها علاقات ارتباطية بالمرة ؟ ... وهل هذا الارتباط إذا وجد قوى أم ضعيف ؟ وما نوع هذا الارتباط «عكسى أم طردى » ؟.

هذا نحن في حاجة إلى مقياس الارتباط بين المتغيرات .

٤ ـ هل نحن بصدد معرفة شكل الملاقة أو الارتباط بين المتغيرات لإجراء التقديرات المطلوبة ؟ أى المتغيرات هي التي تؤثر «مستقلة » وأيهما يتأثر «تابع».

 هل سوف تجرى تقديرات احتمالية ؟ تلك هي نقطة البداية .

هكذا تمضى التوقعات :

عن توقع السلوك الإدارى كان حديثنا ومازال وعلى القائم بتوقع سلوك الإدارة تجاه حدث أو شيء أن يتحلى بثلاثة متطلبات وأن يتخلى عن كلات أشياء:

أما ما يجب أن يتحلى به فإنه « تحديد موقع الرؤية»، و « وضع منهـج الرؤية »، و «تصميم منهج العمل» . أه لأ • تعدد مدة « الذرة .

أولاً: تحديد موقع الرؤية: لا يجب أن ترى الأشهاء بالنسيبة للسلوك الإداري المتوقع من خلال عدستك الخاصة ، ولا يجب أن تكون رؤيتك عن بعد ، كما يجب ألا تهمل الأشياء البسيطة فأما عن العبدسية التي يجب أن تنظر من خلالها إلى السلوك المتوقع فإنها بالضرورة هي عدسة الإدارة المراد توقع سلوكها وليس عدستك أنت ... يجب أن ترى الأشياء من خلال موقع الإدارة وليس من خلال موقعك أنت وإلا جاءت توقعاتك لسلوك تلك الإدارة غير سليمة .

كما يجب أن تكون ملماً بتاريخ وممارسات الإدارة التى تريد أن تتوقع سلوكها بالفعل أو برد الفعل ... وقد تكون تلك الإدارة هي الإدارة التي تعمل معها أو تحت رئاستها أو

المنافسين ... فيحب أن تكون في كل الحالات تشكل رؤيتك لسلوكها عن قبرب وليس عن بعبد والقبرب ليس الجبوار والاقتراب ولكنه المعلومات والسوابق والمعرفة بالخصال والخصائص ... والمثل عندنا بقول هل تعرف فبلاناً ... هل عاشرته فإذا لم تكن عاشرته فأنت لا تعرفه ..ولا بمكنك أن تتوفع سلوك شخص لا تعرفه ... المعرفة هنا مرة أخرى هي المعلومات وسوايق الممارسات لهذا الشخص ... والقاعدة : كن دائماً على قرب بالنسبة لما تريد توقع سلوكه . أما عن الأشياء التي تبدو بسيطة وعلوية فيجب أن تليها عناية خاصة ... فالفرد قد يتجمل وقد لا يفصح عن كنه المؤثرات التي تحكم سلوك ولكن تقع منه أشياء بسيطة وعفوية توضح كيف يتأثر بالأشياء وكيف يسلك تجاه هذا التأثر قد يبدو منه تعليق على حدث أو ملاحظة عابرة عن عمل معين أو رد فعل تجاه مسائلة ما كل ذلك يوضح لك أشياء مهمة تحكم سلوكه ولابد أن تكون لك قيدرة على ملاحظتها والخروج بالدلالات

التي تحملها ... في حديث

عاير مع أحد المديرين كان أحد رجال البيع يجلس معه عندما جاءه على التليفون صوت أصغر أبنائه واستغرق الحديث معه ما لم يتجاوز دقيقة واحدة قال فيها المدير لابنه : لست مهتماً بأصدقائك ولا يمن تصادق أو لا تصادق ... حاءت تلك الحملة العابرة من المدير لولده تلقاءه ... وكانت المفتاح الذي استطاع من خلاله رجل البيع أن يعقد مع هذا المدير صفقات كبيرة لأنها ساعدته بفاعلية على التعرف على جانب مهم من الصفات الخاصة بهذا المدير. إنه بيساطة يفتقر إلى معرفة الأشياء ذات الصلة ... وهذا عنصر سوف نعرض له في موضع لاحق. ومن الأشياء البسيطة كذلك الطريقة التي يتحدث بها المدير والتي تهمل رأيه أو رؤيته أو تعليهاته ... هل يستعين المدير بأوراق مكتوية سيق أن حضرها قيل أي اجتماع ؟ وكيف يرتب أفكاره ؟ وهل يهتم بترتيب تلك الأفكار

أما الشلافة التي يجب أن تتخلى عنها لكي تستطيع أن تكون في موقع يسمح لك بتسيوقع سلوك الإدارة أو المنافسين فهي :

التسرع في الحكم دون معرفة كافية ... ذلك أن المعرفة الكافية تحتاج معلومات كافية ووقتاً كافياً.

المنافسين فهى:

التسسرع فى الحكم دون معرفة كافنية ... ذلك أن المعرفة الكافية تحتاج معلومات كافية ووقتاً كافياً.

التأثر بالمحيطين بالإدارة من سكرتارية ومساعدين وذلك أن هذا التأثر قسد يقودك بعيداً عن الطريق السليم فى الحكم والتقييم.

رؤية الآخرين وآراؤهم بشأن المدير فهؤلاء الآخرون قد يكونون أصدقاء فلا يرون يكونون أصدقاء فلا يرون إلا كل جميل وقد لا يكونون أصدقاء فلا يرون إلا كل ما إلا كل جميل وقد لا يكونون تحون رؤيتك عن المسدير هو غير جميل ... عليك أن تكون رؤيتك عن المسدير بنفسك وليس من خسلال الأخرين .

تلك كـــانت أدوات ثلاثاً يجب أن تبتعد عنها وتتخلى، وأدوات ثلاثاً يجب أن تحــرص عليها وتتحلى بها حتى يمكنك أن تكون في مــوقع يســمح لك بتوقع سلوك المدير المعنى أو الإدارة المعنية ... ويبقى بعد ذلك منهج التوقع الذي يجب أن لتبعد وتقييم واختبار التوقعات التي تتهي إليها

أم أنه لا يهتم بذلك ؟ والمهم

لديه أن بيدو كتميدير يملك

سلطة القرار ، أشياء بسيطة

قد تدلك على أشياء كبيرة .

شركة مصر / إيران للغزل والنسج

شركة مشتركة بين مصروايران

رمیراتکس

تأسست في ديسمبر ١٩٧٥ بموجب قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقوانين العدلة له ويقدر إجمالي الاستثمارات بعوالي (٦٠٠ مليون جنيه)

يبلغ رأس مال ميرانكس المدهوع (٢٥٠ / ٥٤ مليون جنيه) وتوزيعه كالأتى:

١٥٪ للجانب المصرى ويمثله،

١- شركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس. ٢- بنك الاستثمار القومى.

84% للجانب الإيراني ويمثلها

- الشركة الأيرانية للإستثمارات الأجنبية. • الأنشطـة الرئيسـية ليراتكس هي إنتاج وتسويق غزول القطل والخلوط بالبوليسـتـر من نمرة 4 إلى ١٦٠ إنجليزي مسرح وممشط، مفرد ومزوي، برم نسيج وتريكو، خام ومحروق ومحرد
 - على كونترو شلل. قد جهزت مير الكس بأحدث الماكيتات من أوروبا الفريبة واليابان.
 - يقدرالإنتاج السنوي بحوالي ١٠٥٠٠ طن بقيمة ١٥٠ مليون جنيه.
 - مصنع الغرل الرفيع مصنع الغرل التوسط --
 - الطاقة ٢٥٦٢ مردن (اطاقة ٩٦٤٨ مردن الإنتاج ٩٦٤٨ مردن الإنتاج ٩٦٤٠ ملن الإنتاج ٥٢٥٠ طن
- الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ٦٢ إنجليزي الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ٢١ إنجليزي
 - مصنع الفرل السميك،-
 - الطاقة = ٢٢٠٠ روتر
 - الإنتاج ٢٥٠٠ طن الخدوط المنتحة من متوسط نمرة ١٣ انجليزي
- تبلغ صادرات ميراتكس حوالي (٤٠٠٠ عل سنويا) يقيمة (٢٠ مليون دولار) إلى أمريكا وأسواق اورويا الغربيية (المائيا، المنمارك، بلجيكا، هرنسة اسبانيا، انجاشرا، ايطاليا) ودول شرق آسيا (اليابان، تايوان، كوريا، سنفافورة) ودول شمال أفريقيا (الغرب، تونس) .

يبلغ عند العاملين (٣٢٠٠ عامل) تبلغ أجورهم السنوية مايقرب من (٢٨ مليون جنيه)



الشركة القايضة

للقطن والغزل والنسيج والملابس الجاهزة

